



15 تشرين الأول/ أكتوبر
2017

شهرية تعنى باللاجئين والنازحين السوريين
تصدر عن منظمة يمام للتوعية وبناء القدرات

العدد (2)
السنة الأولى

تقرؤون في العدد

الافتتاحية

السوريون في محنتهم
أكرم النبي

المنع من العودة
ماجد طباع

- حدثتني أم صالح
- قراءة قانونية في اتفاقية عام
1951 الخاصة بوضع اللاجئين
همام الخطيب

نازحو حلب، وسيلة لإيصال
الرسائل
راتب شعبو

ملاح من حياة المرأة في الرقة
تحت حكم داعش
علي العائد

دير الزور: «إنجازات» عسكرية
وكوارث إنسانية
طارق عزيزة

لاجئون فلسطينيون في محافظة
إدلب
محمود زغموت

اللاجئون السوريون في الأردن
(2) الوضع القانوني
لؤي عيد

الدبكة: عندما تُعزف الألحان
بالقدم
أغيد محمد

«ناجون»

يوسف فخر الدين

- مأساة النازحين عن دير الزور
- التهجير القسري: سياسة
ممنهجة لدى سلطة الأسد
وحلفائها
- مخيم الركبان: واقع ومشكلات
- الهروب من الموت إلى معضلة
الاندماج
هيئة التحرير



بينما يعمل النظام، ليلاً ونهاراً، لإيهام نفسه والمجتمع بأن انتصاره العظيم والنهائي صار في متناول اليد، ولإيحاء إلى العالم ككل بأنه بطل مواجهة الإرهاب والجهادية الإسلامية، فهو لا يكلف نفسه بعض العناء للالتفات ولو للحظة إلى ما خلفه إصراره على الاستمرار في الحكم، وقد مارس أشد أنواع الفتك وتوسل مختلف أشكال الدعم الخارجي، من خراب وضحايا ومعتقلين ومغيبيين قسرياً ومشردين، من خراب معمم للمناطق الأهلة وللبنية التحتية، من تهتك وتردي مختلف القطاعات الحيوية وأهمها الكهرباء والمياه، من وضع معيشي لم يعد يطاق مع الغلاء الفاحش وتوقف أغلبية المشاريع الإنتاجية، من شروخ وعداوت مذهبية أججها قاصداً ليمرر سياسات التهجير القسري، حتى لو شرع ذلك الأبواب أمام مشاريع التقسيم وتقسيم النفوذ، وعزز تغييب دور الدولة العمومي ومؤسساتها الخدمية والتعليمية والصحية عن ملايين المشردين واللاجئين، وعن مساحات مهمة من الوطن باتت تكتظ بالآلاف المقاتلين المهجرين من مناطق محاصرة الذين يترقبون في كل لحظة استعار المعارك ضد النظام وحلفائه.

ثمة سواد أعظم من السوريين المتضررين من الحرب ولغة السلاح باتوا منشغلين بلملمة جراحهم وتسكين آلامهم وببذل أقصى الجهد من أجل الاستمرار في الحياة، سواء أكانوا مهجرين خارج الحدود أو نازحين داخل الوطن أو أثروا البقاء في بيوتهم ويحاولون التكيف مع دوامة العنف وتدبر لقمة العيش في ظل ظروف أمنية واقتصادية قاسية.

والحال، فإن طول أمد الصراع وتردي الأوضاع الأمنية وما تجلبه من خراب وتهجير يفقد أعداداً ما فتئت تتزايد من السوريين، القدرة على العيش كما كانوا، وتريد الطين بلة شدة الحصار المزمع عليهم والضغط على حاجاتهم، في محاولة من قبل النظام لتخريب البيئات الشعبية المعادية له وترك سكانها في حالة مأسوية مراهناً على خلق شرخ بين الثورة وحاضنتها الاجتماعية، ما يفسر إصراره على منع وصول أي مساعدة للمناطق المنكوبة قد تمكنها من استعادة عافيتها.

وإذا تعرض اللاجئون السوريون إلى أخطار وانتهاكات جسيمة منذ بداية رحلة الهروب من نار المعارك المستعرة حتى تجاوز الحدود، فهم يُجبرون على العيش في معازل ومخيمات بشروط سيئة لا تليق بالبشر تتفاوت شدتها تبعاً لبلد اللجوء، أهمها معاناتهم من الإقصاء والاستبعاد ومن هشاشة حياتهم بلا مؤسسات ولا عمل، وخضوعهم تالياً للمعونة المقدمة من منظمات الإغاثة الدولية، التي تعجز عن تلبية احتياجاتهم، بدءاً بالغذاء والملبس، إلى الاستقرار والتعليم والحماية من جنون الطبيعة كالبرد والصقيع، ومن الاستغلال الجسدي، ولاسيما عند الأطفال والفتيات، إلى الواقع الصحي الضنين، وهم الأكثر عرضة للأمراض السارية والأوبئة، وتكتظ صفوفهم بالجرحى والمصابين بإعاقات مؤقتة أو دائمة.

هو أمر مفهوم ومشروع، شعور السوريين بمرارة مضاعفة، وهم الذين فتحو أبواب بيوتهم لأشقائهم في الحروب وأوقات المحن والأزمات، من مواقف نابذة لهم وأحياناً عدائية من بعض الأتراك والعراقيين واللبنانيين، وتأففهم من زيادة أعداد اللاجئين إلى أراضيهم ومعاملتهم أحياناً معاملة لا تليق بالبشر.

يشارك النازحون داخل الوطن اللاجئين المعاناة ذاتها بحثاً عن ملاذ يقيهم جحيم الحرب، وقد باتوا اليوم بلا مأوى، أو في حالة عوز شديد بعد أن فقدوا كل ما يملكون ويدخرون، وهم مرغمون أحياناً على التسول وغالباً على قبول أعمال وضيعة ومذلة لتأمين قوت يومهم، والآنكى من ذلك أن عقدة الخوف من الملاحقة والاعتقال والتعذيب تتضاعف عندهم بسبب انتماء أغليبيتهم إلى المناطق المتمردة، حتى صار بعضهم يجد الموت أرحم مما يكابده من خوفٍ وقهرٍ وجوع.

ثمة ما يصح تسميته بعالم السلطة والمناطق الخاضعة لسيطرتها، وفيها تبدو الحياة، أو يُعمل على أن تبدو، كأنها تسير بشكل طبيعي، وإذا استثنينا سقوط القذائف القاتلة على بعض الأحياء، وكثرة الحواجز الأمنية المنتشرة في الشوارع والساحات، ثمة ما يشي بأن البشر قد آدموا ظروف عيشهم القلقة، فلم تعد تشغل بالهم حدة المعارك وأصوات التفجيرات وقصف الطائرات وأعداد الضحايا، بينما لا يوفر النظام جهداً لتكريس هذا الإدمان، مستقوياً، مرة بالنتائج التي حققها عسكرياً في حلب والريف الدمشقي وحمص لبعث الثقة بسياساته ووجدوى خياره الحربي، ومتوسلاً، مرة ثانية إثارة المخاوف مما قد يحل بالبلاد في حال انتصار الإسلاميين المتشددين، ربطاً بتسخير الدولة وتفعيل مؤسساتها لتوفير أهم مستلزمات الحياة في مناطق نفوذه، كعمادة الالتزام بخدمات الماء والكهرباء والاتصالات، والمساهمة في تأمين المواد الغذائية والأدوية، مراهناً على مقايضة رضا الناس بما يلقونه من اهتمام وحماية أمنية بغض نظرهم عن حالات التدهور المريع في أوضاعهم المعيشية وقدراتهم الشرائية.

وفي المقابل هناك عالمٌ يحتمي بنفسه بصفته حامل لواء الإسلام والمسلمين، ويفيض بكتائب متنوعة من محاربين إسلاميين جاؤوا من مختلف البقاع، ويتنافسون على فرض ما يعتقدونه شرع الله على الأرض، من دون اعتبار لتعددية المجتمع السوري وتنوع مكوناته ولشعاراته ثورته عن الحرية والكرامة والدولة المدنية،



صورة الغلاف: إيريك لافورغيو
Eric Lafforgue



ثمة تطوّرات تبعث على الأمل، وصوّر من التكافل الاجتماعي والإنساني تشي بأن ما بين السوريين من خبز وملح لم يذهب هباءً، كما لو أنّ كلّ محتاج ومهجّر يكتشف أهله وناسه من جديد، يكتشف جرأتهم في إظهار تضامنهم وتعايُدهم معه، وكأنّ هذه المحنة كانت ضرورية كي تتجلي الهوية الوطنية الجامعة، والحال، ليس من بلد نضجت فيه الدوافع الأخلاقية والقانونية لفعل أمميّ حاسم ينقذ المدنيين من نازحين ومهجّرين ويوقف العنف المفرط، وليس من بلد، كما نقول لغة الأرقام، وصلت مأساة شعبه إلى هذا العمق وبسرعة قياسية كما هي الحال في سورية، واليوم ليست هناك معاناة أشدّ ممّا يعانيه هذا الشعب المنكوب، أو لحظة تلخّ فيها حاجته للدعم والمساندة أكثر من اللحظة الراهنة، ما يفرض اجترّاح حلول لا تقتصر على تقديم مساعدات إسعافية فحسب، على الرغم من أهمّيتها وإلحاحها إنسانياً، بل يتجاوزها إلى قرار سياسي أمميّ يفرض حلّاً يرضي السوريين ويلبي حقوقهم المشروعة ويزيل مشهّداً يزداد أسي وقائمة.

ولا يخفّف من خطورة هذا «العالم» القول إنّ ولد كردّة فعل على العنف النظام واستفزازاته الطائفية، أو الادّعاء بأنّه طارئٌ وغريبٌ ويرتبط بأجندة خارجية سيزول بزوالها.

والمشهد يثير العجب والأسى في آن، فالإ جانب الصراعات الدموية المفتوحة بين هذه الكتائب في سعي كلّ منها للسيطرة على مناطق الأخرى، بين «داعش» والنصرة، وبينهما وبين بعض فصائل «الجيش الحرّ» تحضر المعاناة المركّبة التي يكابدها أبناء تلك المناطق، وكأنّ الحصار والجوع وغياب الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية، ثمّ القصف اليوميّ والعشوائي وما يخلفه من ضحايا ودمار، لا يكفيان ولا بدّ أن يُستكملا باستبداد إسلامويّ لا يقف عند إرهاب البشر وإرغامهم على اتباع نمطه في الحياة وإنزال أشنع العقوبات بحق من يخالف ذلك، بل وصل إلى حدّ النيل من رموز وأماكن العبادة، وفرض مناهج دينية تُلقن للأطفال لا تمتّ بصلّة لمنطق العلوم والمعارف، والأهمّ اعتقال بعض المعارضين واغتيال آخرين والتكثيف بالناشطين المدنيين والإعلاميين، والمفارقة، إذا استثنينا العمى السلطويّ الحاقّد وتجار الحروب والأزمات،

والتحكّم لدى سلطة الأسد، أو تلك التي تعدّ منافذ لسكان الريف باتجاه العاصمة، إلى تحصين العاصمة دمشق. ولعلّ توطين عائلات مقاتلين شيعية أو من الميليشيات الرديفة لجيش النظام في بلدة «عقربا»، خير دليل على ذلك. حيث لم يُسمح لمن هجر من سكّانها في بداية الأعمال القتالية العودة إلى بيته، كما لم يُسمح إلاّ للعسكريين باستئجار البيوت فيها، سواء أكان المؤجّر من المالكين الأصليين إن وجدوا، أو من المفرزة المسؤولة عنها. وهذا ما ينسحب على حيّي القدم ونهر عيشة؛ حيث كان الدمار أقلّ نسبياً من باقي المناطق، فمفارز الأمن تسيطر على البيوت هناك وتؤجّرها لمصلحتها.

ومع استمرار حدّة المواجهات في جميع المناطق السورية، بدأت المناطق المنكوبة والمدمّرة تتّسع ويزداد معها عدد المهجّرين منها الذين انتشروا في الداخل أو في البلدان المجاورة وصولاً إلى الدول الأوروبية.

واللافت في المحنة السورية أنّ سلطة الأسد بدأت تستفيد من هذه الظروف الجديدة باستخدامها كورقة ضغط، مثلها مثل ملفّ المعتقلين والمفقودين، من خلال إبقاء المناطق التي تحت سيطرتها فارغة من السكّان، لتجبر المجتمع الدوليّ على المباشرة بإعادة الإعمار في ظلّ سلطتها.

ومن اللافت أيضاً أنّ هناك عدداً من المناطق مثل مدن «المليحة» في الغوطة الشرقية، و«داريا» و«الزبداني» في الغوطة الغربية، و«السيدة زينب» و«حجيرة» وعشرات المدن والبلدات الأخرى، لا تزال فارغة من سكّانها على الرغم من الجهد المبذول من قبلهم لتسوية مشكلة العودة مع سلطة الأسد التي تقابلهم بتعنتٍ وتنهمهم بأنهم إرهابيون؛ حتى إنّها لا تسمح لهم بزيارة بيوتهم وتفقد ممتلكاتهم، وإن سمحت لبعضهم فيجدون أنفسهم تحت رحمة القوى الأمنية التي تقتك بهم اعتقالاتاً وإهانة.

المنع من العودة

ماجد طباع

بعد سنين عجافٍ من غياب تعاطي السوريين الشأن العام، وموت السياسة بوصفها مشاركة الشعب في تقرير مصيره، وتحنيط المجتمع بالخوف والفساد، انتفض السوريون عندما شعروا أنّ هناك فرصة ملائمة للتغيير. فما كان من سلطة الأسد وحلفائها إلاّ مواجهة الثورة بسياسية ممنهجة تهدف إلى حصار المناطق المننقضة عليها التي ترفض العودة للانصياع، وعقاب سكّانها جماعياً، ولاحقاً إفراغها منهم بعد تدميرها. فبدأ مسلسل تهجير السكّان من المناطق ابتداءً من حيّ «بابا عمرو» في حمص مروراً بمدينة «القصور» وليس انتهاءً بمنطقة «وادي بردى» في ريف دمشق. وتركز التهجير على طول الحدود اللبنانية-السورية من مدينة «تلكلخ» في محافظة حمص إلى مدينة «الزبداني» في محافظة ريف دمشق، ومدن وبلدات جنوبيّ دمشق. فضلاً عن مدن وبلدات الريف الدمشقيّ القريب من العاصمة دمشق أو المناطق التي تعدّ منفذاً لأهالي الريف الدمشقيّ باتجاهها. إضافةً إلى مدن وبلدات الريف الدمشقيّ القريبة من مواقع السيطرة والتحكّم كمدينة «داريا» القريبة من القصر الجمهوري ومقرّات الفرقة الرابعة، وبلدات المليحة وعقربا وبيت سحم الواقعة على طريق مطار دمشق الدوليّ.

ومن تتبّع خطوط التهجير تلك، يمكن لنا أن نستدلّ على أهداف النظام من وراء تهجير سكّان تلك المناطق؛ حيث يرى ناشطون أنّ السيطرة على الحدود اللبنانية-السورية يشكل عمقاً إستراتيجياً لحزب الله، حليف سلطة الأسد والتابع عضوياً لولاية الفقيه التي تطمح إلى تشكيل هلالٍ شيعي يربط بغداد بدمشق ببيروت، ولاحقاً أصبح الهلال بدرّاً، بحسب تصريح أحد المسؤولين الإيرانيين. ومن جهة أخرى، تهدف سلطة الأسد وحلفاؤها من تهجير مدن الريف الدمشقيّ، سواء تلك التي تشرف على مقرّات القيادة والسيطرة



مأساة النازحين عن دير الزور

هيئة التحرير

باستهداف الطائرات معبرين نهريين عند مدينتي «القورية» و«هجين» وسط نقص حاد في النقاط والكوادر الطبية والأدوية. وذكر ناشطون أنّ امرأة وأطفالها الستة قد غرقوا، الثلاثاء 3 تشرين الأول/ أكتوبر، في نهر الفرات بعد انقلاب زورقهم أثناء نزوحهم إلى بلدة «الشحيل» (40 كم شرقي مدينة دير الزور)، هرباً من القصف الجوي الذي تتعرض له قرى وبلدات شرقي مدينة دير الزور. ولا تنتهي الأخطار هنا، بل تلحق بالنازحين إلى المخيمات التي وصلوا إليها أو المدارس التي نزلوا فيها مؤقتاً؛ ففي أيلول/ سبتمبر الماضي قصفت طائرات يُرجّح أنها روسية مخيم «الحوادي» في قرية «الزغير شامية»، التابعة لناحية «التبني» (42 من شمال غرب دير الزور)، ما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين، منهم ست ضحايا من العائلة نفسها، وجرح عشرات آخرون بينهم أطفال ونساء. ما أدى إلى نزوح قاطني المخيم باتجاه قرى «الزغير جزيرة» و«محميدة» و«الحصان» و«السفيرة» شمال نهر الفرات في المحافظة، تخوفاً من استهدافهم مرة أخرى. وفي 13 أيلول/ سبتمبر المنصرم قتل سبع ضحايا وجرح آخرون جراء قصف الطيران الحربي مدرسة ثووي نازحين في قرية «مظلوم» في ريف دير الزور الشرقي. قصد معظم نازحي دير الزور المخيمات الصحراوية (الهول ومبروكة وعين عيسى و السد وقانا، وغيرها)، وهي مخيمات عشوائية تفقد لأبسط مقومات الحياة سوى خيام الأمم المتحدة التي تفتقر الصحراء ولا تقي من برد الشتاء ولا حر الصيف، وفي بعض الأحيان لا تكفي تلك الخيام حاجة النازحين، ليجد أهالي دير الزور أنفسهم متروكين هناك من دون السماح لهم بالخروج نحو المدن الرئيسية الكبيرة، ومن دون تأمينهم بكل ما يلزمهم ويخفف عنهم معاناتهم. ويعاني النازحون في تلك المخيمات ظروفًا صعبة، بسبب شح الدعم المقدم إليهم وعدم توفر خيام لجميع العائلات التي بقي بعضها في العراء، إضافة إلى نقص التجهيزات اللازمة من البطانيات وغيرها، وقلة المياه والمواد الغذائية في ظل ارتفاع درجة الحرارة وغياب

في آب/ أغسطس المنصرم، «التجنيد الإجباري» على شباب دير الزور؛ حيث لجأ التنظيم إلى الخطابات الدينية والمناشير ومكبرات الصوت في الشوارع لدعوة شباب دير الزور إلى التجنيد الإجباري، ومنهم أسبوعاً واحداً فقط للالتحاق بمكاتب «الاستنفار». وسرعان ما ساء الوضع مع رفض كثيرين الأوامر الجديدة مما أدى إلى اعتقالات يومية بين صفوف شباب المحافظة على خلفية التجنيد الإجباري، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. هذا إضافة إلى التضييق الأمني على السكان ومنع الإنترنت والتضييق على المجتمع بحجة الالتزام الديني، فضلاً عن الإعدامات التي نفذها التنظيم في ساحات قرى وبلدات المحافظة بحجة الخيانة العظمى لـ «دولة الخلافة» والتعامل مع قوات التحالف و«قوات سوريا الديمقراطية» وغيرها. كانت رحلة النزوح تلك محفوفة بالأخطار، حيث يجازف المدنيون الفارّون من مناطق سيطرة «داعش» في الرقة ودير الزور بحياتهم للوصول إلى برّ الأمان معتمدين على مهزيين يدفعون لهم مبالغ مالية طائلة كانت غير كافية بحمايتهم من القصف أو من أعين عناصر التنظيم. فبعد خروجهم من تحت القصف والركام تعرضهم مشكلة الألغام التي زرعها التنظيم والتي ذهب ضحيتها كثيرون من أبناء محافظة دير الزور الهاربين من جحيم المعارك. إضافة إلى خطورة اجتياز المعابر المائية عبر وسائل بدائية واستهدافها بالقصف من الطيران الحربي؛ ففي 4 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، قُتل نحو 100 مدني وجرح عشرات آخرون في حصيلة أولية، إثر قصف جوي من طائرات حربية يُرجّح أنها روسية على معابر نهريّة جنوب شرقي مدينة دير الزور شرقي سورية. وقال ناشطون إنّ أكثر من خمسين مدنياً قد قتلوا، وجرح العشرات، باستهداف الطائرات الحربية معبراً نهرياً لنقل النازحين عبر نهر الفرات من مدينة «العشارة» (60 كم جنوب شرقي دير الزور) إلى بلدة «درنج» الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية». كذلك قُتل أكثر من 45 مدنياً وجرح عشرات آخرون

نزع أكثر من 380 ألف شخص عن قراهم وبلداتهم في محافظة دير الزور، بسبب المعارك الجارية فيها، حيث وثّق ناشطون خلال شهر أيلول/ سبتمبر الماضي، 747 غارة جوية استهدفت محافظة دير الزور وريفها، ومقتل ما يزيد على 400 مدني، ونزوح أكثر من 180 ألف شخص معظمهم من الأطفال والنساء عن مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إلى خارج المحافظة باتجاه مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» في محافظتي الرقة والحسكة. بينما نزح نحو 200 ألف شخص عن مدينة الميادين وحدها (45 كم جنوب شرق مدينة دير الزور) إلى القرى القريبة، ولم يبق في المدينة سوى 2% من سكانها، بسبب القصف الجوي اليومي الذي أسفر معظمه عن سقوط قتلى وجرحى مدنيين. بينما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وجود 370 ألف نازح في مدينتي دير الزور (شرقها) والرقة (شمالها)، إثر هجماتٍ لتحالف النظام السوري مع روسيا، لافتة إلى حاجتهم إلى مراكز إيواء عاجلة (مع ملاحظة التفاوت الطفيف بين توثيق الجهات المختلفة). ومؤخراً، سمحت «قوات سوريا الديمقراطية» لنازحين من محافظة دير الزور بالعبور عبر مناطقها، إلى محافظتي حلب وإدلب شمالي سورية. وقال مدير منظمة «ساعد» فاتح عوض» في تصريح لوكالة «سمارت» للأنباء، إنّ 1700 نازح وصلوا حتى الآن إلى الشمال السوري، عن طريق «عفرين» الخاضعة لـ «الإدارة الذاتية» الكردية، باتجاه مدينتي «درة» و«الأتاب» في محافظة حلب، ثم إلى مدينة «سرمد» ثم إلى معبر «باب الهوى» في إدلب. وأضاف «عوض» أنّ النازحين توزعوا على مخيمات «ساعد» في قرية «معرة إخوان»، ولدى أقاربهم، مشيراً إلى أنّه من المقرر وصول ما بين 350 ألف و400 ألف نازح من محافظة دير الزور إلى الشمال السوري. ويضاف إلى ظروف الحرب الدائرة هناك، آفة الذكر، ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التي ساهمت، بقدر كبير، في تهجير السكان، ومنها فرض تنظيم الدولة الإسلامية،



حدثني أم صالح

همام الخطيب

وجهٌ مكتنظٌ بحكايا القهر، عتيقٌ كجذع شجرةٍ معمرةٍ، يجعلك تتوه في خطوطه وتجاعيده وثناياه، وتتساءل وأنت تقرؤه عن كلِّ انحناءٍ فيه وما الذي تخفيه في داخلها. أيقظني صوتها من شرودي «يسعد صباحك يا بني»، ثلاث كلماتٍ مسكونةٍ ببحةِ الأمِّ جعلتني أتنفس عميقاً وكأنني أشمُّ رائحة قميص أمي تخالطها رائحة ما كانت تخبئه لي في «عَبْها» عندما تعود من زيارة أحد الأقرباء أو الأصدقاء في القرية؛ أنابيب وسكاكر وبعض التين المجفّف مع اللوز... نظرتُ إلى عينيها الغائرتين الزرقاوين اللتين، على الرغم من صغرهما وسطوة المحجرين عليهما، كانتا تحدّثاني عن كثيرٍ من الألم والاعتراب والصبر والرعب والجرأة والتحدّي وكأنهما بحرٌ تتلاطم فيه أمواج الأضداد. نعم، أنا على ثقةٍ من أنني لم ألتق سابقاً بعيونٍ تجيد البوح كعيون أمِّ صالح.

استوت في جلستها قليلاً، عندها شعرتُ بثقل صمتي عليها وأنا أتمعّن في وجهها المنهك ولغته الفصيحة، فبادرتها السؤال عن أحوالها. ومن دون تفكيرٍ أو إبداءٍ أيِّ إحياءٍ على سحنها ردتَ بسرعة المعتاد «الحمد لله يا بني»؛ كلماتٌ أخرجتها بحركاتٍ رتيبةٍ من الشفاه الملبّدة بالتجاعيد، فسوّلي كثيراً ما سمعته وكان جوابها على هذا النحو. وعلى كلِّ الأحوال لم أكن أتوقّع جواباً غير هذا، فالمرأة السورية الريفية -غالباً- لا تعلن عن عوزها ووجعها وعذاباتها بهذه السهولة، فهي لطالما عبّرت عنها بالبكاء العصيّ على الأعين أو بـ«الهجيني والعتابا» تلك الفنون التي انتشرت في معظم الريف السوريّ على إيقاع القهر، فهي بكاءٌ مغنّى. أما انتظارك لها بأن تبوح لك بآلامها نتيجة سؤالٍ عابرٍ كهذا فهو شبه مستحيلٍ وغالباً ما تكفي بحمد الله وشكره على كلِّ شيءٍ مستمدة من ذكر الله عزّتها وقوتها. فهي كباقي الأمّهات السوريّات تصون وجعها كجوهرٍ وتحصّن ألمها العميق والعتيق الذي توارثته كابراً عن كابرٍ ولا تريد أن تبوح به كي لا يفقد قيمته فيصبح ألماً سطحياً مبتذلاً أو كي لا تقع تلك الجوهرة بين يدي «سمكري» لا يعرف قيمتها ويحسبها معدناً رخيصاً.

حينها هربتُ خارج شعاب الروح إلى حديثٍ عامٍّ لا تسكنه المشاعر والانفعالات والذكريات لأنني أدركت أنها تعتقُّ ألمها في صدرها وأنّي لم أصبح بعدُ ذاك النديم الذي قد تتادمه ما عتقته عبر السنين. فترنّح الحديث بارداً ليس فيه سوى انتقاد عينيها ببوحٍ شجيٍّ، كالحديث عن سنّ والديّ وما الذي يعلنه في القرية، لتحذّثني هي عن غلاء المعيشة وإيجار البيت الذي تسكنه مع زوجة ابنها وأحفادها بعد أن نزحت عن قريتها. عندها لم يبق لي سوى الانصراف وأنا متعلّق بأشياء لا أعرفها عن تلك العجوز التي اختزلت مأساة وطنٍ في خطوط جبهتها وتجاعيدها وجهها ومبسمها اليابس الذي ما عرف انثناءً غير تلك التي تتجّه إلى الأسفل وتشير إلى صدرٍ تكاد روحها المثقلة تفيض منه.

وفي طريقي إلى بيتي أصابني هوس الأسئلة وغرقت بتفاصيلٍ مشرّعةٍ على كلِّ احتمالات المأساة السوريّة الحبلَى بالفقد والحنين والظلم والرعب... وأحسست برأسِي وكأنّه معلقٌ في الهواء وخفيفٌ كقشّةٍ تلهو فيها الريح. ثرى، كم فقدت هذه المرأة من الأبناء؟ لماذا تسكن مع زوجة ابنها وأحفادها؟ أين ابنها وهل لديها أبناءٌ وأحفادٌ آخرون؟ هل هم في المنافي أم في السجون أم في القبور؟ كيف كان شكل منزلها قبل أن تنزح عنه؟ هل تهدّم أم لا يزال موجوداً؟ هل يشبه منزلنا في القرية؟ ماذا تركت خلفها من ذكريات؟ هل اعتقل أحد أبنائها في ثمانينيات القرن المنصرم أو على امتداد حقبة الرعب في سورية؟ هل قُتل أحد أفراد أسرتها أو أحد أقربائها تحت التعذيب؟ زوجها هل استشهد أم مات موتاً طبيعياً أم مات قهراً؟ هل لديها بنات؟ هل من الممكن أن تكون إحداهن قد تعرّضت للاغتصاب؟... لكن أعود لأقول لنفسِي هذه الأسئلة ليست وسواسٍ قهريّة ولا هوساً بالتفاصيل بل هي حقيقة السوريّين. فمن الطبيعيّ عندما تلتقي بامرأةٍ سوريّة أن تقفز إلى ذهنك كلُّ هذه الأسئلة؛ فالألم السوريّة خزان الوجع. إلّا أنّي سأذهب مجدداً إلى أمِّ صالح وسأعرف أكثر عن تفاصيل حياتها وستنادمني الألم المعتق وسأحدّثكم بما ستحدّثني به.

المنظّمات الإنسانية. وتتوافد يومياً عائلاتٌ جديدةٌ من مناطق خاضعةٍ لتنظيم «الدولة الإسلامية» خرجوا منها عبر طرق التهريب إلى تلك المخيمات. وتقول المتحدثّة باسم اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، إنجي صدقي، إنّ «تلك الخيام موجودة في قلب الصحراء حيث تشكل الأفاعي والعقارب تهديداً يومياً للناس». وتضيف «تري أطفالاً يلعبون بالنفايات السامة ويشربون مياهاً ملوثةً ويستحمون بها». هذا إضافة إلى اقتراب بعض تلك المخيمات من تخطّي قدرتها الاستيعابية؛ حيث يقرب مخيم «قانا» للنازحين الجنوبيّ الحسكة، شمال شرقيّ سورية، من تجاوز قدرته الاستيعابية مع توافد أعدادٍ كبيرةٍ من العائلات النازحة من محافظة دير الزور. فعدد النازحين وصل إلى نحو 16 ألف شخصٍ (2232 عائلة)، وقدره المخيم الاستيعابيّة 19 ألف شخصٍ فقط، بحسب مسؤول شؤون النازحين في المخيم.

كلُّ هذا أثار ردّات أفعالٍ في أوساطٍ سياسيّة ومنظّماتٍ مدنيّةٍ سوريّة؛ حيث سلّمت منظّمة «صوت وصورة» وشبكة «فرات بوست»، بشكلٍ مباشرٍ مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان عبر مكتبهم في جنيف، بياناً، قالت فيه إنّ محافظة دير الزور تواجه في هذه الأيام حملةً عسكريّةً هجيّةً تستهدف المدنيين العزل بشكلٍ رئيس، وتسبّبت في وقوع مئات الضحايا وسط تدميرٍ ممنهجٍ للبنى التحتيّة وتهجير مدن وبلدات برمتها. وفي السياق نفسه أدان الائتلاف السوريّ المعارض ارتكاب المجزرة الوحشيّة قرب مدينة «العشارة» جنوب شرقيّ مدينة دير الزور، محملاً المجتمع الدوليّ مسؤوليّة الاستمرار والتصاعد في القتل الذي يمارسه طيران الاحتلال الروسيّ وعصابة الأسد والمليشيات الإيرانيّة. وأشار البيان إلى أنّ استهداف النازحين وملاحقتهم أمرٌ يكاد يتحوّل إلى مشهدٍ متكرّر، إذ تأتي هذه المجزرة بعد أيامٍ قليلةٍ من قيام مليشيات تابعة لعصابة الأسد باستهداف قافلةٍ من المدنيين المحاصرين في ريف حماة الشرقيّ مخلّفة 80 شهيداً من المدنيين، بينهم نساء وأطفال، وعدداً كبيراً من الجرحى. كما أوضح البيان أنّ عشرات آلاف المدنيين محاصرون الآن تحت وابلٍ من القصف الجويّ والبريّ على المنطقة، في ظلّ انعدام الخدمات، وانهايارٍ شبه تامٍّ للقطاع الصحيّ، وحاجة ملّحة للإغاثة وإدخال المساعدات الغذائيّة والطبيّة.



نازحو حلب، وسيلة لإيصال الرسائل

راتب شعبو



تبعات «أمنية». كان من أبرز المساعدات التي قدمها هؤلاء المعارضون إنشاء روضة أطفال لاستقبال أطفال العائلات غير المرغوب فيها. تجاه النازحين الحلبين «المدللين» (هذا الدلال لم يدم طويلاً، على أي حال، تحت ضغط ثقل المهمة الطويلة أولاً وتحت ضغط الحياة والموت الذي عاشه الساحل على نحو متواصل) لم يظهر هؤلاء المعارضون سلبية. لقد كان دعم هؤلاء الحلبين، على الأقل، بلا تبعات «أمنية» قياساً على دعم نازحين آخرين مصنفين كحاضنة إرهابية، كما أسلفنا.

مع طول أمد الصراع العسكري والزيادة الكبيرة في حجم الخسائر البشرية والزيادة الحادة في تكاليف المعيشة في الساحل، تراجعت القدرة على التضامن الأهلي مع النازحين من جهة، كما زادت، من جهة أخرى، حدة الشعور السلبي تجاه جماعات منهم (الجماعات التي يُشتبه أنها مؤيدة لمعارضتي الأسد) بفعل القصف الصاروخي العشوائي على الساحل أو إثر التفجيرات العمياء التي استهدفت مناطق تجمع للمدنيين مثل الكراجات.

من أبرز ما ميز النزوح الحلبى هو إقدام الشباب الحلبين على التطوع في «قوات الدفاع الوطني»، بتأثير تراجع الحال الاقتصادي للعائلات ووجود قاعدة سياسية أمنية متبادلة تسمح بمثل هذا الانخراط: مستوى كافٍ من الثقة لدى النظام تجاه هؤلاء الشبان، وقبول هؤلاء الشبان الانخراط في قوات النظام.

قد يعود معظم النازحين إلى مناطقهم المدمرة، ويبدؤون من البداية، وقد يبقى قسم منهم في الساحل حيث أسس لنفسه وسائل عيش ترضيه، لكن يبقى السوري، بعد كل هذه المرارة، بعيداً عما حلم به في مطلع عام 2011، هكذا يبقى المستقبل السوري قلقاً.

اللاذقية أمام الموجة الأولى من الوافدين من حلب «حلب الأسد» كما كان يقال. الموقف الإيجابي من جانب السلطة السياسية (النظام) إزاء الوافدين من حلب، أعطى للموالين الضوء الأخضر للتعامل الإيجابي معهم (من المفيد أن نلاحظ هنا أن المواليين يتصرفون بهدي مواقف النظام أكثر مما يتصرفون بناءً على قناعاتهم الخاصة، لو كان موقف النظام سلبياً حيال الحلبين مثلاً لتبعه المواليون في هذا). بالفعل كان الترحيب بالحلبين محسوساً، مثلاً كانت هناك عائلات تطبخ في بيوتها وتتنقل الطعام المطبوخ إلى العائلات اللاجئة في المدينة الرياضية. هناك من اهتم بشؤون الأطفال وتطوع لتأمين وسائل اللعب ومتطلبات الطفولة لهم. وعلى اعتبار أن أغلبية الوافدين من النساء، فقد برز نوع من التضامن النسائي الواضح معهن، والمستجيب لحاجتهن.

رسالة النظام في تعامله مع الوافدين الحلبين هي نفسها الرسالة التي طالما تلقاها السوريون في ظل نظام الأسد: الحماية ووسائل العيش مقابل الولاء، أو هكذا نحمي المواليين لنا. لكن في الطرف السوري الملتهب ونتيجة تسليط الضوء على ما يجري في سورية، أراد النظام أن يوجه بالأحرى رسالة متعددة الجوانب إلى العالم عبر النازحين الحلبين: السوريون يفرون من مناطق سيطرة «المعارضة» ويتجهون إلى مناطق سيطرة النظام، مناطق النظام تستقبل السوريين بصرف النظر عن منبتهم الديني أو المذهبي، النظام يؤمن للنازحين الحماية ويستقبلهم، أو الدولة للجميع. الحرص على هذه الرسالة «العالمية» هو ما جعل النظام يغض النظر عن تظاهرات احتجاجية قام بها النازحون الحلبيون داخل المدينة الرياضية في اللاذقية، لكيلا يحرق سلة الرسائل تلك.

من يعدون أنفسهم معارضين للأسد في الساحل، اندفعوا لمساعدة النازحين من دون تمييز من منطلق إنساني أولاً، وربما لأن هذه المساعدة بدت لهم أيضاً كنوع من ممارسة معارضة للنظام: مساعدة مدنيين سوريين يدهم النظام أعداء بوصفهم حاضنة إرهابية. في بعض الحالات كانت المساعدات المستقلة أو «المعارضة» تقدم بعيداً عن أعين غير الموثوقين، لما قد يترتب على هذا السلوك من

عاملان سياسي واقتصادي ساهما في القبول والاحتضان الساحلي «الموالي» للنازحين الحلبين، ولاسيما الموجة الأولى منهم، قياساً على غيرهم من النازحين. في السياسة إن مدينة حلب بقيت لفترة طويلة بعيدة عن فاعليات الثورة، وجرى زج المدينة في الثورة بفعل عسكري جاء من خارجها (الريف الحلبى) وهو الفعل الذي أنتج، مع توسعه وامتداده، موجة النزوح الحلبى. أي إن المدينة التي بقيت في معظمها سلبية إزاء الأنشطة السلمية للثورة، إذا وضعنا جانباً النشاط الطلابي المهم في جامعة حلب والتي اضطرت النظام إلى إغلاقها في أيار/مايو 2012، عانت انتقالاً طفيفاً من الهدوء والسلبية إلى العسكرية المفروضة على المدينة من خارجها إلى حد كبير.

في الاقتصاد إن الحلبين ذوو مهارات اقتصادية ورؤوس أموال يمكن أن تتعش اقتصاد الساحل. على أن رؤوس الأموال الحلبية التي وفدت هي بين الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن رأس المال الحلبى الكبير اختار الخروج من سورية. ففي 2012، كان قد غادر سورية اثنا عشر عضواً من هيئة إدارة غرفة التجارة في حلب.

لكن يجب القول إن هذا العامل الاقتصادي يخصص نسبة قليلة من الوافدين الحلبين، وهذه الفئة هي الأقل حاجة للمساندة والاحتضان قياساً على الوافدين الفقراء وعديمي الوسائل. إلى هذا فإن من يهتم بهذا العامل ويقدر قيمته هم الفئة الحاكمة وصاحبة الأمر أكثر من القطاعات الشعبية الساحلية، هذا يعني أن العامل السياسي كان العامل الأهم في القبول الشعبي الساحلي «الموالي» للوافدين الحلبين. مع الإشارة إلى أن المساهمات الحلبية المتنوعة في النسيج الاقتصادي الساحلي كانت مفيدة للقطاعات الشعبية هناك، وخلقت لديهم نوعاً من الإعجاب والتقبل. لكن كان لهذا الأمر وجهه الآخر بالطبع، وهو خروج جزء من المهنيين العلويين الصغار مطرودين من السوق بقوة السوق والمنافسة. هذه النتيجة كانت لاحقة، بطبيعة الحال، لموجة النزوح الأولى التي بدأت في النصف الأول من عام 2012، والتي كانت في حاجة إلى بضعة أشهر على الأقل كي تظهر فاعليتها.

فتحت الدولة مرافق المدينة الرياضية في



مخيم الركبان: واقع ومشكلات

هيئة التحرير



ونتيجة شح مياه الشرب، برزت في المخيم عدّة حالات وفاة بالجلطات الدماغية أو الجفاف، كما انتشرت بعض الأوبئة والأمراض الجلدية. وكشفت منظمات إغاثية بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري، أنّ مياه الشرب التي يضخها الجانب الأردني، مقطوعة عن المخيم الصحراوي، ما يجعل اللاجئين مضطرين إلى شرب المياه الأسنة ومياه «الخبرات» المالحة، وهي مياه غير صالحة للاستخدام البشري، وتسبب أمراضاً معوية وحالات إسهال شديد، ولاسيما بين الأطفال. في حين قال رئيس المجلس المحلي للمخيم «محمد درباس الخالدي» في تصريح لوسائل الإعلام، الخميس 5 تشرين الأول/أكتوبر الجاري، إنّ المياه التي تأتي من الأردن مؤخراً لا تكفي ربع سكان المخيم، حيث يعتمد الأهالي الآن على مياه «الخبرات» (المسطحات المائية) المنتشرة في محيط الركبان. وقال ناشطون إنّ تكلفة الحصول على برميل يحوي 200 لتر من مياه الخبرات تصل إلى 1500 ليرة سورية. ويتحدّث لاجئون في المخيم عن جشع التجار الذين يحضرون البضاعة من داخل سورية لبيعها في المخيم، ويطلبون فيها أضعاف سعرها الحقيقي، وعن أنّ عدداً منهم اضطرّ إلى بيع مذكراته من مصاغ وأشياء ثمينة بأسعار بخسة للحصول على المال اللازم لشراء احتياجاته. وعلى الرغم من هذا كله أصبح هؤلاء التجار ضرورة لقاطني المخيم الذين يحتاجون سلعا وجودية غير متوفرة في المخيم كحليب الأطفال والأدوية، وهو ما يؤشّر إليه ازدياد معاناتهم عندما أصبح المخيم شبه محاصر بعد انقطاع الطرق المؤدية إليه، بسبب المعارك الدائرة في البادية السورية بين قوات فصائل المعارضة المسلحة والمليشيات الشيعية الموالية للنظام السوري وسيطرة الأخيرة على مناطق واسعة منها. فأصبحت السوق التجارية في المخيم شبه خالية من المواد الغذائية، في حين بات يعتمد أغلب اللاجئين على المعونات والمساعدات الشحيحة المقدمة من المنظمات الدولية والإغاثية. وتسود الآن حالة من القلق بين سكان المخيم خشية

الركبان أرض صحراوية حدودية قاحلة تقع في محافظة المفرق في أقصى شمال شرقي الأردن، بالقرب من الحدود مع سورية والعراق، وعلى بعد 290 كم شمال شرقي العاصمة الأردنية عمان. أنشئ في هذه المنطقة الحدودية من الجهة السورية مخيم عشوائي للاجئين السوريين على طول 7 كم من المنطقة المحرمة المنزوعة السلاح بين البلدين وبعمق 3 كم، ومعظم اللاجئين فيه فروا من المناطق الشرقية وريف حمص الشرقي وعمق البادية السورية التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد إعلانه قيام ما أسماه بـ «دولة الخلافة» عام 2014، وتتضارب أعداد قاطني المخيم بحسب الجهة المقدّرة (فبينما تقدّر القوات المسلحة الأردنية عدد اللاجئين داخل المخيم بنحو 70 ألفاً، يقدّره «جيش أحرار العشائر» بنحو 100 ألف، في الوقت الذي تقول فيه أرقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي تعتمد بناءً على تحليل الصور الجوية وحجم المساعدات المقدّمة، إنّهم 55 ألفاً)، وهو ما انعكس سلباً على تقدير الاحتياجات الواجب توفيرها للاجئين. ووصف ناشطون مخيم الركبان بأنّه أحد أكثر المخيمات بؤساً في العالم، لكن يصعب التحقق من ذلك بسبب عدم السماح للإعلاميين بدخوله. حيث يعاني اللاجئون في المخيم من نقص المواد الغذائية، ولاسيما حليب الأطفال، وهو ناجم عن عدم التزام المنظمات الدولية بإرسال المساعدات الغذائية الكافية بشكل مستمرّ ومنظم. إضافة إلى شح المياه وانقطاعها في بعض الأحيان؛ حيث لا يوجد في المخيم مصدر دائم للمياه، إنّما يعتمد على المياه التي تنقل بالصهاريج من الجانب الأردني وهي لا تغطي حاجة المقيمين فيه، وهذا ما فتح الباب لبعض الباعة لاستغلال الوضع وبيعها بأسعار مرتفعة. كما يبعد مكان توزيع المياه الأقرب عدّة كيلومترات عن المخيم، حيث يسير بعض اللاجئين ساعات طويلة مشياً على الأقدام في الحر الشديد للحصول على «غالون» من مياه الشرب، نظراً لبعد المسافة والظروف الجوية الصعبة.

وصول الميليشيات الطائفية إليهم، ما ينذر بمجازر على غرار المجازر التي ارتكبتها ميليشيات الحشد الشعبي في العراق. وفي 21 حزيران/يونيو 2016، أغلقت السلطات الأردنية حدودها مع مخيم «الركبان» وأعلنتها «منطقة عسكرية»، بعد أن تبنّى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تفجير سيارة مفخخة استهدفت نقطة لحرس الحدود الأردني، قضى على إثرها سبعة عناصر من القوات الأردنية وأصيب عشرون آخرون بجروح. وتواصلت الحكومة الأردنية إغلاق حدودها مع سورية إلى الآن بسبب ما تصفه بالتخوفات الأمنية. هذا ما فاقم مشكلة قاطني المخيم، فمعظمهم من طالبي اللجوء، وبعد هذا القرار صار ممنوعاً عليهم تجاوز الحدود السورية الأردنية باستثناء بعض الحالات الصحية، التي لا يتمكن مركز الرعاية الطبية الأولية الطارئة داخل المخيم من التعامل معها؛ فتلك الحالات تدخل الأردن لتلقي العلاج، شرط إعادتها إلى المخيم بعد الاستشفاء. هذا الواقع خلق مشكلات من نوع آخر، فكثير من العائلات دخل أفراداً منها إلى الأردن، بينما بقي عدد من أفرادها عالقين داخل المخيم غير مسموح لهم بالهاق بمن غادروا إلى الأردن؛ فزادت معاناة الأسر وتشتت أفرادها، ولاسيما الأطفال الذين ينتظرون عودة الآباء أو اللحاق بهم. إضافة إلى الواقع الأمني الخطر الذي يعيشه قاطنو المخيم، إذ وقعت فيه كثير من الاشتباكات والتفجيرات، ففي الرابع من أيار/مايو 2017، قُتل أربعة أشخاص وجرح آخرون جرّاء انفجار سيارة مفخخة داخل سوق قرب المخيم. ونقلت تقارير إعلامية حينها أنّ مخيم الركبان شهد اشتباكات بين مجموعات مسلحة، وأنّ إطلاق النار سمع في المكان. وبعد أقل من أسبوعين قُتل عشرة أشخاص وأصيب آخرون، إثر انفجار سيارة مفخخة قرب المخيم.



ملاح من حياة المرأة في الرقة تحت حكم داعش

علي العائد

ليس للمرأة في الرقة تلك الخصوصية المميزة لها عن نساء سورية، سوى انتمائها إلى بيئة عشائرية، عمومًا، وشبه بدوية، مع ما يعنيه ذلك من خصوصية العلاقة بالدين والتدين.

خالد النجار



ويمكن إجمالاً الإشارة إلى ضعف التدين في هذه البيئة مقارنةً مع حالة المدن الكبرى، ولاسيما في مدن حلب وحماة وحمص ودمشق. لكن البيئة العشائرية تبقى محافظة اجتماعياً بدافع العادات والتقاليد التي لها ارتباط ما بالتدين، من دون أي تشدد في التدين الطقوسي، أو حتى إتيان لتلك الطقوس.

حتى عودة بعض السوريين من السعودية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وما بعد، وإدخالهم النقاب السلفي على لباس نسائهم، ظهر في حالة محدودة ونادرة وغريبة في مجتمع منفتح ضمن معايير القبيلة والعائلة الكبيرة. نذكر هنا أن الرقة كانت المحافظة الثانية التي يُطبق فيها التعليم المختلط بين الجنسين قسراً في الفترة الممتدة بين عامي (1986 - 2003) بأمر من محافظ الرقة الأمني في فترة الثمانينيات، محمد سلمان، وليس بخطة لـ«تطوير التعليم» صادرة عن وزارة التربية والتعليم. بعد خروج الرقة من يد النظام في (6 آذار/مارس 2013)، استمرّ التعليم بشكل شبه طبيعي، كما استمرّ وضع المرأة وحرّياتها في مجتمع الرقة بشكله الاعتيادي. التحول بدأ مع اليوم الأول من العام الدراسي (2013 - 2014)، عندما قصفت طائرات النظام مدرسة (ابن طفيل)، فاستشهد في القصف 13 طفلاً، إضافة إلى حارس المدرسة وعدد من المدنيين. تلاها قصف ثانوية الرشيد، ثم ثانوية عمّار بن ياسر، فأحجم كثير من الأهالي عن إرسال أولادهم إلى المدارس.

التغير النوعي في وضع المدارس، وفرض النقاب على المرأة، بدأ مع أواخر عام (2013) وبداية عام (2014)، حين سيطر «داعش» على الرقة منفرداً بعد هزيمة الفصائل التي سيطرت على المدينة وطردت النظام الأسدي، بأمنه وشيخته، منها.

القصص الفردية عن فرض الحجاب والنقاب على نساء الرقة تكاد تدخل في باب المضحك المبكي أحياناً. مثلاً، عاتب أحد «الدواعش» امرأة مسنة في ربيع (2014)، لأنها لا تضع

هو وقوع الأطفال والمراهقين خاصة تحت تأثير إعلام «داعش»، والسيارات الدعوية التي كانت تجوب الشوارع للدعاية لـ«الدولة الإسلامية»، بعد أن انضم عدد لا بأس به من المراهقين إلى التنظيم رغماً عن رأي أهلهم، ومن دون وعي إن كان خيارهم صحيحاً، أو خاطئاً، وقُتل عدد منهم بغارات الطيران، ومعارك التنظيم، في عين العرب - كوباني، وفي منبج، وجرابلس، والرقة. تدرّجت التنظيمات التي حكمت الرقة «المحررة» من منع البنطلون للنساء، إلى فرض العباءة وغطاء الرأس، ثم إلى النقاب، وصولاً إلى غطاء الوجه، والكفين، مع الالتزام بقماش سميك للعباءة كي لا تشف عما تحتها، وطويل كي لا تظهر القدام.

وحتى في أطوار النزوح الذي تكرر مرّات منذ الأشهر الأولى لخروج الرقة عن سيطرة النظام الأسدي، ومن ثم سيطرة «داعش» على الرقة منفرداً، كانت المرأة، سواء أكانت أمّاً، أو شابة، هي من تدبّر شؤون الأطفال والرجال، مع ما

عن المدينة، أو لجؤوا إلى دول الجوار، وقلة منهم انضموا إلى تنظيمات عسكرية في الرقة وغيرها.

ذلك العبء على المرأة لا يقتصر على حرية اللباس، فهذا أمر يمكن أن تعتاده، كما اعتاد الرجال على إطلاق لحاهم مجبرين، وحسب الموصافات، أيضاً، بل على إدارة الدخل المادي المتناقص، أو المنعدم، للأسرة، وعلى محاولة تعليم الأطفال في البيت، بعد إغلاق جميع المدارس منذ ربيع 2014، حيث اقتصر التعليم على مئات الأطفال فقط ممن انتسب أبائهم إلى عسكر «داعش». ويمكن تخيل مدى صعوبة تربية الأطفال، وضبط سلوكهم، في هذا الجو المغلق بين تهريب «داعش» عند الخروج من المنزل، والخوف من موجات القصف الجوي عند الخروج إلى الشارع، أو الحديقة، بعد أن تناوب على ذلك طيران النظام، والطيران الروسي، وطيران التحالف ضد «داعش».

وعند الخروج من المنازل، كان الخوف الأكبر



دير الزور: «إنجازات» عسكرية وكوارث إنسانية

طارق عزيزة

شهدت محافظة دير الزور تصعيداً غير مسبوق في وتيرة العمليات العسكرية خلال الأسابيع القليلة الماضية في مناطق تداعي سلطة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، سواء في المواجهات واسعة النطاق على الأرض، أو من خلال هجمات جوية مكثفة نفذتها طائرات النظام السوري وحليفه الروسي. وعبر وسائل الإعلام بدأ هؤلاء بالتشدد بحجم الإنجازات التي تحققتهم قواتهم في «الحرب على الإرهاب»، والدور الرئيس الذي تؤديه في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وطرده من معقله. لكن ما لا يتحدث عنه أصحاب «الإنجازات» العسكرية تلك، والذي لا يبدو أنهم يكثرشون له من الأساس، هو مصير آلاف المدنيين الذين اضطرتهم التطورات الميدانية الأخيرة إلى النزوح عن ديارهم. ذلك أنه وفقاً للأرقام التي يتداولها الإعلام نقلاً عن المنظمات المعنية، فإن أعداد النازحين الهائلة تؤكد أن هناك كارثة إنسانية حقيقية قد وقعت. ومع نهاية شهر أيلول/سبتمبر الماضي، تحدثت هيئات توثيق سورية عن آلاف العائلة النازحة، بينهم نسبة كبيرة من النساء والأطفال وكبار السن، وذلك فقط في المخيمات الواقعة في منطقة عين عيسى في ريف الرقة.

غير أنه أياً تكن «الصعوبات» المشار إليها، لن يكون من العسير على الأمم المتحدة أو غيرها، فيما لو توفرت الإرادة لذلك، مد النازحين ببعض المساعدات الأساسية عن طريق الجو أينما كانوا. ومعلوم أنه خلال حصار «داعش» لمدينة دير الزور، استطاع «برنامج الأغذية العالمي» التابع للأمم المتحدة نفسها، إيصال المساعدات إلى المحاصرين عن طريق الجو، حيث بلغت عمليات الإسقاط الجوي التي تمكن البرنامج من تنفيذها منذ نيسان/أبريل 2016، وحتى نهاية حصار دير الزور 300 عملية.

كوارث النزوح الجديدة لم تقتصر على المحافظات الشرقية، إذ لم يكن المدنيون في ريف حماة الشرقي أفضل حظاً. فبعد تجدد المواجهات في منطقة عقيريات وما حولها، بين قوات النظام والمليشيات التابعة له وبين تنظيم «الدولة الإسلامية»، اضطرت عشرات العائلات إلى النزوح هرباً من المعارك. وفي وقت استطاع كثيرون الوصول إلى المخيمات الواقعة في مناطق سيطرة المعارضة في ريف إدلب، تقطعت السبل بأخرين غيرهم ولا يعرف ذوهم شيئاً عنهم بعدما تعرضوا للقصف من قبل الروس وقوات النظام أثناء النزوح.

بدا النزوح الكبير عن الرقة في آذار/مارس الماضي، بخروج ما لا يقل عن مئة ألف مدني منها بعد إشاعة انفجار سد الفرات. وكانت التقديرات وقتها تشير إلى بقاء ما لا يزيد على 50 ألف مدني في المدينة، ممن اختاروا البقاء في بيوتهم مهما كانت النتائج، وإيماناً منهم بالقضاء والقدر، أو ممن لم يصدقوا أن معركة طويلة ستجري في الرقة، واعتقدوا أن الحسم سيكون سريعاً لمصلحة «قوات سوريا الديمقراطية» وطيран التحالف الدولي ضد «داعش»، ما يعني أن تحمل البقاء في هذا الوضع بضعة أسابيع لن يكون بالغ الصعوبة. وفي سنوات حكم «داعش»، تقلص دور المرأة العاملة حتى كاد دورها الوحيد أن تلتزم ببيتها، باستثناء بعض النساء والفتيات العاملات في المهن الطبية، فالتمريض والطب النسائي لا غنى عنه للنساء، بحكم أن التنظيم فرض قوانينه أيضاً، لكن بقيود، حيث منع أطباء النسائية من مزاوله مهنتهم بمعالجة النساء. وكانت الأخبار تتناقل تفاصيل مرعبة لمعاينة طبيب نسائية قام بمعاينة امرأة بعد فرض هذا القانون، بأخذه إلى مشافٍ عدة وجلده أمام الأطباء الآخرين.

ومن أشد الصعوبات التي عانت منها المرأة في الرقة كانت ظاهرة تزويج الفتيات في سن 14 سنة، حيث اضطرت بعض العائلات، نتيجة إغلاق المدارس وتوقف الدراسة، وانعدام مصادر الدخل، إلى تزويج بناتهم لعناصر من «داعش»؛ ومنهن من تزلت مزال، بعد وفاة زوجها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث. وفي حالات نادرة زوجت فتيات في سن 13 سنة لم يبلغن مبلغ النساء، فحقن بأدوية هرمونية كي تأتيهن الدورة الشهرية.

بدا النزوح الكبير عن الرقة في آذار/مارس الماضي، بخروج ما لا يقل عن مئة ألف مدني منها بعد إشاعة انفجار سد الفرات. وكانت التقديرات وقتها تشير إلى بقاء ما لا يزيد على 50 ألف مدني في المدينة، ممن اختاروا البقاء في بيوتهم مهما كانت النتائج، وإيماناً منهم بالقضاء والقدر، أو ممن لم يصدقوا أن معركة طويلة ستجري في الرقة، واعتقدوا أن الحسم سيكون سريعاً لمصلحة «قوات سوريا الديمقراطية» وطيран التحالف الدولي ضد «داعش»، ما يعني أن تحمل البقاء في هذا الوضع بضعة أسابيع لن يكون بالغ الصعوبة. وفي سنوات حكم «داعش»، تقلص دور المرأة العاملة حتى كاد دورها الوحيد أن تلتزم ببيتها، باستثناء بعض النساء والفتيات العاملات في المهن الطبية، فالتمريض والطب النسائي لا غنى عنه للنساء، بحكم أن التنظيم فرض قوانينه أيضاً، لكن بقيود، حيث منع أطباء النسائية من مزاوله مهنتهم بمعالجة النساء. وكانت الأخبار تتناقل تفاصيل مرعبة لمعاينة طبيب نسائية قام بمعاينة امرأة بعد فرض هذا القانون، بأخذه إلى مشافٍ عدة وجلده أمام الأطباء الآخرين.

ومن أشد الصعوبات التي عانت منها المرأة في الرقة كانت ظاهرة تزويج الفتيات في سن 14 سنة، حيث اضطرت بعض العائلات، نتيجة إغلاق المدارس وتوقف الدراسة، وانعدام مصادر الدخل، إلى تزويج بناتهم لعناصر من «داعش»؛ ومنهن من تزلت مزال، بعد وفاة زوجها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث. وفي حالات نادرة زوجت فتيات في سن 13 سنة لم يبلغن مبلغ النساء، فحقن بأدوية هرمونية كي تأتيهن الدورة الشهرية.



لاجئون فلسطينيون في محافظة إدلب

محمود زغموت

من حرب وحصار، وقصف وتدمير وفقْد للأرواح، إلى النزوح شمالاً؛ دَوَامَةً من النكبات طالت أكثر من ثلاثمئة عائلة فلسطينية لاجئة للمرة الثانية، منذ أكثر من عام، وهذه المرة من مخيم «خان الشيخ» إلى مدينة إدلب. ففي ظروف مريّة، وعلى أبواب الشتاء البارد، يجد هؤلاء البائسون أنفسهم مكشوفين بلا عون ولا ظهير، بغياب شبه تامٍّ للمؤسسات الرسميّة والفصائيّة الفلسطينية، وكذلك المنظّمات الدوليّة.

ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بالتدخل الفوري لوقف مأساتهم المستمرة في المحافظة.

وهكذا باتت حياة ثلاثمئة عائلة فلسطينية على الأقل مهدّدة، وذلك بسبب اشتداد وتيرة القصف والاستهداف لمدينة إدلب، في ظلّ غياب وتقصير واضح من قبل المؤسسات الدوليّة المعنيّة باللاجئين الفلسطينيين السوريين، وعلى رأسها وكالة «الأونروا»، إضافة إلى عدم وجود أيّ حراكٍ رسميٍّ فلسطينيٍّ تجاه تلك الأزمة.

بإطار أوسع، مرّة أخرى تكون خلاصة تتبّع أوضاع المدنيين في أيّ منطقة منكوبة في سورية، عودةً إلى التذكير بالدعوات لتحديد المدنيين، وبذل الجهد كلّ لتأمين احتياجاتهم الأساسيّة وعدم المساس بحقوقهم الإنسانية.

مولي كرابابل



بها السبل في محافظة شبه محاصرة تغيب فيها الخدمات وتنتشر فيها الفوضى والبطالة وغياب الأمن.

من جهة أخرى، على صعيد الواقع الميداني في محافظة إدلب خلال الأشهر الأخيرة، فقد شدّدت هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) قبضتها على محافظة إدلب وريفها، وازدادت سيطرتها وتمدّدها على حساب فصائل الجيش الحرّ، ما زاد الأمور تعقيداً بسبب تصنيف الهيئة على قوائم الإرهاب، الأمر الذي دفع المؤسسات والمنظّمات الدوليّة العاملة في المجال الإنسانيّ إلى تقليص نشاطها في المنطقة بشكلٍ كبيرٍ، ما أدّى إلى ترديّ الوضع الإنسانيّ في عموم محافظة إدلب وريفها، ولاسيّما الوضع المعيشيّ والإنسانيّ للاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى المنطقة.

وخلال الأيام القليلة الماضية، عاشت عائلات اللاجئين الفلسطينيين السوريين في إدلب حالة من الذعر والخوف بسبب تدهور الأوضاع الأمنيّة في المحافظة، وذلك بعيد الحملة الجويّة العنيفة التي شنّها الطيران الروسيّ على المنطقة واستمرت على مدار الساعة لأكثر من عشرة أيام، ما أدّى بهذه العائلات إلى النزوح عن أماكن سكنها في قرية «تل مريخ» إلى بلدي «أطمة» و«صلوة» الواقعتين على الحدود مع تركيا، خوفاً من القصف والاستهداف، حيث وصلنا من «مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية»، وهي مجموعة إعلاميّة حقوقيّة فلسطينيّة تنشط في مجال توثيق الانتهاكات التي يتعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون في سورية، عشرات المناشدات من قبل العائلات الفلسطينية في المحافظة، تطالب فيها الجهات الرسميّة والفصائيّة الفلسطينية

يقع مخيم «خان الشيخ» في الغوطة الغربيّة، على بعد عشرين كيلو متراً من العاصمة دمشق، حيث وقّعت فصائل المعارضة المسلّحة، تحت ضغط القصف الروسيّ، في منطقة «خان الشيخ» ومحيطها، اتفاقاً مع قوَّات النظام، أفصى إلى تهجير أكثر من 2500 لاجئ فلسطيني وعشرات العائلات السوريّة بصورة قسريّة، إلى الشمال، إذ بدأ تنفيذ الاتفاق يوم الاثنين 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. خلال عامٍ من النزوح تدبّرت بعض هذه العائلات أمراً وعبرت إلى تركيا وأخرى هاجرت إلى أوروبا، فيما بقيت الأغلبية العظمى في إدلب بسبب التكلفة العالية لطرق التهريب وازدياد خطورتها خلال الأشهر الأخيرة. حيث لم تكن هناك مخيمات أو تجمّعات فلسطينيّة، ومن ثمّة لا وجود لأيّ مؤسسة دوليّة أو محلّيّة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، وهم المستثنون من حماية «المفوضيّة السامية للاجئين» كونهم تحت حماية هيئة دوليّة أخرى هي «الوكالة الدوليّة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين».

وإلى جانب العائلات الفلسطينية القادمة من مخيم «خان الشيخ»، هناك عددٌ من العائلات الفلسطينية التي نزحت عن مخيمات «اليرموك» و«الحسينيّة» و«حندرات» بسبب العمليات العسكريّة في تلك المناطق خلال السنوات السابقة، وهناك عائلات أخرى فرّت من مخيمات «الرملة» في اللاذقية، و«العائدين» في حمص و«النيرب» في حلب، وتجمّع «ركن الدين»، طلباً للأمن وخوفاً من الاعتقالات التعسفيّة.

بعض العائلات فقدت معيّلها، خلال سنوات الحرب، قتلًا أو اعتقالاً، ويغلب عليها طابع الفقر والحاجة وقلة ذات اليد، وقد تقطّعت

Molly Crabapple



التهجير القسري: سياسة ممنهجة لدى سلطة الأسد وحلفائها

نزار بدر

هيئة التحرير



الركوع». فلقد سبب الحصار نقصاً حاداً في الموارد الغذائية والدوائية أدى إلى الموت جوعاً في بعض المناطق المحاصرة، كمضايا ومخيم اليرموك وغيرها من المناطق. إضافة إلى أن الحصار أفرز طبقة من التجار الفاسدين عمدت إلى احتكار السلع ورفع أسعارها، حتى وصلت إلى عشرة أضعاف سعرها الحقيقي في بعض الأحيان.

وبعد نهب وتدمير ما تبقى من ممتلكات السكان آخر حلقة في سلسلة ممارسات التهجير؛ فبعد أن تخلص المنطقة من سكانها، تدخل الميليشيات الرديفة لقوات النظام، وتقوم بتفجير البيوت التي لا تزال صالحة للسكن بعد أن تنهب محتوياتها، كما حدث في بعض حارات «حي التضامن» جنوب دمشق. ويطلق السوريون على هذه الظاهرة «التفشي»، وهناك ميليشيات أصبحت موسومة بذلك، كميليشيا الدفاع الوطني المدعومة إيرانيًا. وهذه الممارسات يستفيد منها النظام بجانبيين: فمن جهة، تساهم هذه المسروقات بتغطية جانب من نفقات تلك الميليشيات، وتدفعها إلى مواصلة أعمالها القتالية والإجرامية طمعاً بغنائم الحرب، ومن جهة أخرى، تساهم في تهجير السكان بشكل دائم؛ فالبيوت دُمّرت، والأشجار قطعت، والمناطق تغيرت معالمها. يقول «عامر برهان» وهو ناشط من مدينة الزبداني: «بعد تهجير السكان من منطقة الزبداني في ريف دمشق الغربي، دخلت الميليشيات الطائفية التابعة للنظام بالتعاون مع ميليشيا حزب الله، وقامت بتدمير البيوت التي لا تزال صالحة للسكن بعد أن أفرغتها من محتوياتها، وقطعوا الأشجار وأحرقوا البساتين. فالمهجرون الآن لن يجدوا ما يعودون من أجله».

القواسم المشتركة فيما بينها، وهي منهجيتها واتخاذها خطأ تصاعدياً من حيث الاتساع والشدة، وارتفاع نسبة الضحايا من الأطفال والنساء. وفي أيلول/سبتمبر 2017، ارتكب ما لا يقل عن 43 مجزرة في سورية بحسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتصدّرت قوات الحلف السوري الروسي بقية الأطراف بـ 32 مجزرة. إضافة إلى هذا يعدّ الإخفاء القسري سياسة سائدة لدى النظام

والميليشيات الطائفية؛ فمعظم حالات الاعتقال في سورية تمت من دون مذكرة قضائية، أو معرفة الجهة المنفذة للاعتقال ومكان الاحتجاز، وقد بلغ عدد المعتقلين المسجلين لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان 117 ألف معتقل، وتؤكد الشبكة أن عدد المعتقلين قد تجاوز هذا العدد وتقدره بـ 215 ألف معتقل (منهم 99 في المئة اعتقلوا على يد القوات الحكومية). كما أن كثيراً من المعتقلين قد قُتلوا تحت التعذيب؛ ففي شهر أيلول/سبتمبر 2017، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 33 شخصاً قُتلوا تحت التعذيب في سجون سلطة الأسد.

كما يُعتبر الاستخدام العشوائي والكثيف للأسلحة، ولاسيما «الأسلحة الغيبية» كالبراميل المتفجرة، من أكثر الممارسات إحدائاً للقتل الممنهج؛ ففي عام 2016، بلغ عدد البراميل المتفجرة الملقاة على مناطق سيطرة المعارضة 13 ألف برميل متفجر، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 2139 في تاريخ 22 شباط/فبراير 2014، الذي يطالب جميع الأطراف بالكف عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، كالبراميل المتفجرة.

وتصنّف المجازر التي ارتكبتها سلطة الأسد بأسلحة التدمير الشامل المحرمة دولياً ضمن سياسة القتل الممنهج، ومنها مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية في تاريخ 21 آب/أغسطس 2013، والتي راح ضحيتها نحو 1400 شخص، معظمهم من الأطفال.

كما استخدمت الحكومة السورية سياسة الحصار التي تهدف إلى خنق السكان وتجويعهم، لإجبارهم على المفاوضات التي غالباً ما تنتهي بتهجيرهم من مناطقهم، وفق معادلة «الجوع أو

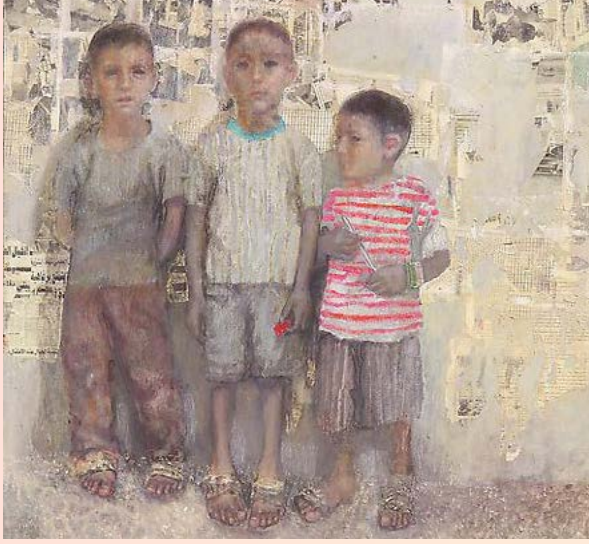
حاول الخطاب الرسمي لسلطة الأسد أن يظهر ما يجري في سورية من عمليات تهجير وتغيير ديموغرافي كأنها أمر طبيعي يحدث في جميع بلدان العالم، مردّه مصالح السكان الاقتصادية والحالة الاجتماعية والظروف السياسية. ومنه ما صرح به الرئيس السوري بشار الأسد عند زيارته مدينة داريا في ريف دمشق بعد تهجير سكانها في تاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2016: «سورية كأي بلد متوّع، الحالة الديموغرافية تتبدّل فيه عبر الأجيال بسبب مصالح الناس الاقتصادية والحالة الاجتماعية والظروف السياسية». وفي آب/أغسطس من العام الجاري خرج رأس النظام بمصطلح جديد وهو «المجتمع الصحي المتجانس»، حيث قال: «صحيح أننا خسرنا خيرة شبابنا والبنية التحتية إلا أننا ربّحنا مجتمعاً صحياً متجانساً». وهو ما يناقض تصريحه السابق بأن الحالة الديموغرافية تتغير تبعاً لمصالح وظروف السكان، إنما هي، وبحسب تعريفه الجديد، خطوة على طريق تحقيق «المجتمع المتجانس» والذي دُفعت من أجله ضريبة باهظة. بعد هذا الخطاب بأيام ظهر تصريح للعميد عصام زهر الدين تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي يهدّد فيه اللاجئين السوريين في حال فكروا بالعودة إلى سورية، وكأنه جاء تطبيقاً عملياً على الأرض لخطاب «التجانس». ولعلّ رصد جوانب من آلية النظام المتبعة لتهجير السكان قسرياً، يبيّن منهجية التهجير لديه. فالقتل في سورية لم يكن نتيجة الأعمال القتالية فحسب، كما كانت تدّعي سلطة الأسد، بل كان سياسة ممنهجة تهدف إلى تهجير السكان؛ فمعظم المجازر التي نفذتها الميليشيات الطائفية الرديفة للقوات النظامية كان هدفها انتقامياً لا عسكرياً، ومنها مجزرة الحولة في 25 أيار/مايو 2012، التي راح ضحيتها 110 أشخاص، نصفهم من الأطفال، قضوا ذبحاً بالسكاكين. كما نفذت القوات النظامية والميليشيات الرديفة لها مجازر عديدة قبل أن تأخذ المعارضة خيارها في المواجهة المسلحة؛ ففي حمص مثلاً وقعت عدّة مجازر عندما كانت الاحتجاجات في طورها السلمي (مجزرة حي الساعة 18 نيسان/أبريل 2011، مجزرة مقبرة حي النصر 21 أيار/مايو 2011...). وكثيرة هي المجازر التي استهدفت المدنيين، إلا أنه يمكن ملاحظة



اللاجئون السوريون في الأردن (2) الوضع القانوني

حسام بلان

لؤي عيد



تبنى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تفجير سيارة مفخخة استهدفت نقطة لحرس الحدود الأردني، قضى على إثرها سبعة عناصر من القوات الأردنية وأصيب عشرون آخرون بجروح في حزيران/ يونيو 2016، فأغلقت السلطات الأردنية على إثرها حدودها مع سورية.

ويرد مراقبون التغيرات التي طرأت على الموقف الأردني تجاه اللاجئين السوريين إلى عدة أسباب لا علاقة لها باللاجئين أنفسهم، بل هي في جُلّها أسباب اقتصادية وأمنية وسياسية. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب التطورات في طبيعة ما يجري على الأراضي السورية. ومن أبرزها سيطرة القوى المتطرفة (داعش والنصرة وحلفائهما) على المشهد الميداني العسكري، وتمكّنها من احتلال مساحات واسعة من المدن والبلدات السورية، وطرد القوى المعتدلة منها وتهميشها. وتمكّنت هذه القوى من الاقتراب من الحدود الأردنية (الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية). وهو ما يشكل خطراً أمنياً على الأردن. إضافة إلى أن مصادر اللاجئين السوريين القادمين إلى الأردن بعد عام 2013، باتت مختلفة (المحافظات الشرقية التي تسيطر عليها قوى متطرفة)، وهو ما ولد مخاوف أمنية.

اللاجئين، وهي تحدّد إطار سياسة الأردن تجاه اللاجئين (غير الفلسطينيين). وتتضمّن الوثيقة مبادئ ومعايير الحماية الدولية الأساسية للمشردين، بما في ذلك تعريفات اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين وطالبي اللجوء. وتتضمّن مذكرة التفاهم معايير التعاون بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة الأردنية. ومع ذلك، لا تشكّل تلك المعايير التزاماً قانونياً كما هو حال اتفاقية 1951، ولاسيما في ما يتعلق باستقبال اللاجئين وحقوقهم.

إلا أن الموقف الأردني الفعلي تجاه اللاجئين السوريين تعدّى هذه المذكرة بفعل الموقف المؤيد أو في حدّه الأدنى المتعاطف مع اللاجئين وقضيتهم، والمنطلق من العلاقات التاريخية وعلاقات الجوار والقربة، ولاسيما أن الكتلة الأكبر من النازحين أتت من محافظة درعا التي تربطها مع الأردن علاقات اقتصادية واجتماعية كبيرة ومتنوعة. وشكّلت هذه العوامل، إضافة إلى ما سبق، الأساس للسياسة الأردنية تجاه اللاجئين. ولهذا فتح الأردن أبوابه أمام اللاجئين السوريين وأقام لهم المخيمات ونظّم وضعهم القانوني من حيث الإحصاء والتعريف؛ حيث حصل كلّ لاجئ على بطاقة تعريف يستطيع عبرها التّقلّ وتسجيل الواقعات الشخصية (الولادة والزواج والطلاق والالتحاق بالمدارس والجامعات...). كما يمتلك كلّ لاجئ مسجّل لدى المفوضية العامة للاجئين بطاقة خاصة به مخصّصة لاستلام المساعدات المختلفة التي تقدّمها المفوضية بالتنسيق مع الجهات الرسمية الأردنية.

إلا أنّه في عامي 2016 و2017، أخذ الموقف الأردني منحى مختلفاً على الصعيدين الرسمي والشعبي، ولاسيما بعد أن

شهد الأردن هجرات كبيرة منذ عام 1948، مروراً بالغزو الأميركي للعراق وصولاً إلى الحرب في سورية بسبب موقعه الجغرافي، إذ إنّّه يجاور ثلاثة بلدان عربيّة (فلسطين والعراق وسورية) شهدت تطوّرات سياسية وعسكرية وديموغرافية. وفرض هذا الواقع نفسه على الأردن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بتأثير هذه الهجرات التي أصبحت مألوفة في الأردن، وأثر بعضها في بنيته السكانية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الموقف الأردني من اللجوء السوري مرّ بعدة مراحل، واختلف التعاطي معه على المستويين الرسمي والشعبي تبعاً لتطوّرات المشهد السوري. فمع تدفّق أولى موجات اللجوء السوري إلى الأردن في عام 2011، من محافظة حمص، استقبل المجتمع المحلي اللاجئين بالترحيب، وتكفّل بأمور معيشتهم وسكنهم واحتياجاتهم المختلفة تعبيراً عن موقف شعبي ورسمي متضامن مع قضايائهم، ولم يكن في الحسبان ما ستؤول إليه الأوضاع في سورية مع تقدّم الزمن وتطوّر الأحداث فيها. إلا أن الأمر اختلف مع ازدياد تدفّق اللاجئين السوريين والذي وصل إلى ذروته في عامي 2012 و2013، حيث خلق هذا واقعاً ديموغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً جديداً تراقق مع جملة عوامل إقليمية ودولية معقدة، وهو ما اضطرّ الحكومة الأردنية إلى وضع أسس وضوابط لهذا الوجود. مع العلم أن الأردن لم يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين التي أقرت في عام 1951، ولا على البروتوكول الملحق بها الذي أقر في عام 1967. وهو ما جعل الأردن في حلّ من أيّ التزامات قانونية تجاه اللاجئين وحقوقهم (حق العمل وحق عدم الردّ أو الإعادة القسرية...). وكان الناظم القانوني الذي ينظم علاقة الأردن مع اللاجئين عموماً يتمثّل بمذكرة وقّعها الأردن في عام 1998، مع المفوضية السامية لشؤون



المسائل التي اعتبرها سيادية. وأكد أن على هذه المنظمات مطالبة العالم بدعم الدول المضيفة للاجئين، والضغط على باقي الدول لاستيعاب المزيد منهم. وختم مؤكداً: أن أمن الأردن وأمن الأردنيين فوق كل اعتبار. ختاماً، يزداد وضع السوريين تعقيداً، ويتدهور وضع النازحين واللاجئين منهم، وهو ما تقصدت سلطة الأسد أن تقعله سعيًا منها لعقاب السوريين على مطالبهم بالحرية والديمقراطية، ولإرهابهم وإرهاب من أيدهم. وتحمل الأردن أعباءً كبيرة، وتفاوتت طرق تعامله مع اللاجئين استناداً إلى أسباب أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية متغيرة، وإذ مررنا بعجالة على جانب من وضع اللاجئين السوريين القانوني في الأردن، نحن المناهزين إلى حصول السوريين في كل مكان على حقوقهم، حرصنا على أن نقارب الموضوع من جانبه ابتغاءً للموضوعية.

الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم أحكام اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، وقد أتت على ذكرهم الفقرتان «هـ - و» كما يلي:

(هـ) - لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي شخص عدته السلطات المختصة، في البلد الذي اتخذ فيه مقاماً له، مالكا للحقوق وعليه الالتزامات المرتبطة بجنسية هذا البلد.

(و) - لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أي شخص تتوفر أسباب جدية للاعتقاد بأنه:

(أ) - ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعنى المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص على أحكامها بشأنها.

(ب) - ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ.

(ج) - ارتكب أفعالا مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

من الحصول على الخدمات الإنسانية واستمرت الأوضاع على ما هي عليه في عام 2017، مع إضافة متحول جديد تمثل في اتفاقات وقف التصعيد والتي شملت المناطق الجنوبية من البلاد، وهو ما أسهم في بدء عودة طوعية للاجئين مع استمرار حالات الإبعاد القسري التي تناولها تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» وتقرير للمفوضية العليا للاجئين. وجاء تقرير «هيومن رايتس ووتش» المعنون بـ: «لماذا أبعدوننا، ترحيل وإبعاد الأردن للاجئين السوريين»، والذي بين أن في الأشهر الخمسة الأولى من 2017، رحلت السلطات الأردنية شهرياً نحو 400 لاجئ مسجل، و300 لاجئ يبدو أنهم يعودون طوعية إلى سورية، وأن 500 غيرهم يعودون شهرياً إلى سورية في ظروف غامضة. وطالب التقرير الأردن: ألا يرسل الناس إلى سورية من دون التأكد من أنهم لن يواجهوا خطر التعذيب أو الأذى الجسيم، ومن دون إتاحة فرصة عادلة لهم لإثبات حاجتهم إلى الحماية، وأن الأردن أبعد مجموعات من اللاجئين بشكل جماعي وحرّم الأشخاص المشتبه بارتكابهم خروقات أمنية من الإجراءات القانونية الواجبة لهم، متجاهلاً التهديدات الحقيقية التي يواجهونها. وجاء في تصريح لـ «محمد الحواري»، الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، لجريدة «الغد» الأردنية، حول ظروف الإبعاد: إن العدد الكبير من الحوادث الأمنية التي شهدتها الأردن في عام 2016، أدت إلى زيادة عمليات الترحيل في عام 2017. وأضاف: «كمفوضية نرى ونتفق أن الإجراءات القانونية الواجبة هي عنصر حاسم بعملية الترحيل، بما في ذلك الحالات التي تدعي فيها الدولة الأخطار المتعلقة بالأمن الوطني».

وردّ الناطق باسم الحكومة الأردنية على ما سبق بالقول: إن الأردن ينفذ أحكام القانون الدولي المرتبطة بهذا الأمر، وإن عودة اللاجئين كانت بشكل طوعي إلى مناطق ليس فيها خطر عليهم. ودعا المنظمات الدولية إلى مراعاة الدقة في مثل هذه

وكان للعوامل الاقتصادية أيضاً دور رئيس في تشكيل هذه السياسة؛ فعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية بدأت قبل اندلاع الأحداث في سورية، حيث انخفض معدل الناتج القومي إلى أقل من 3% مقارنة مع ضعف هذا المعدل في السنوات السابقة، إلا أن ضغط اللاجئين على البنية التحتية ساهم في تضخمها وإبرازها، حيث خسر الأردن موارده الناتجة عن تجارة الترانزيت والتبادل التجاري مع سورية والتي كانت تقدّر بنحو 600 مليون دولار. إضافة إلى إغلاق الحدود مع العراق وتوقف المنحة الخليجية وانخفاض واردات المغنطيين.

كل تلك العوامل مجتمعة ساهمت في تغيير الموقف الرسمي، وقسم من الموقف الشعبي، تجاه اللاجئين السوريين. وتبدى هذا بصورة جلية من خلال إغلاق الحدود مع سورية في 2016، إضافة إلى تطبيق سياسة تقليص المعونات والرعاية الطبية وتقييد العمالة السورية. وتبلور موقف جديد باتت فيه قضية اللاجئين تشكل العنوان الأبرز للنظرة الأردنية حيال المسألة السورية، فهي تمس حياة المواطنين وأمنهم.

وبناءً على ما سبق، ظهرت بعض الممارسات بحق اللاجئين تمثلت بوقف تدفق اللاجئين وإلغاء الرعاية الطبية والحد من حرية التنقل وممارسة الترحيل القسري الذي كان بعضه لأسباب جنائية أو بسبب العمل من دون امتلاك تصريح للعمل، وأحياناً جرى الترحيل من دون إبداء الأسباب، وهذا ما يعكس التبرّم والضيق من استمرار اللجوء وتحمل تبعاته. وقد أكدت تقارير منظمات الإغاثة وهيئات حقوق الإنسان والمفوضية العليا للاجئين، أنه أعيد 45-80% من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى الحدود الأردنية في عام 2014. كما أعيد اللاجئين من المناطق الحضرية إلى المخيمات التي غادروها من دون الحصول على «تكفيل» (أي كفالة مواطن أردني لاجئ لمغادرة المخيم إلى العيش خارجه). كما طالبت السلطات الأردنية المفوضية بعدم منح بطاقة «طالب لجوء» لمن غادروا المخيمات من دون «تكفيل». وهو ما يعني حرمانهم



الهروب من الموت إلى معضلة الاندماج

هيئة التحرير

ضمن سلسلة ندوات وورشات عمل يقيمها مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة بعنوان: «مسألة اندماج اللاجئين وارتباطها بظروف وثقافة بلدانهم الأصليّة»، عُقدت ورشة العمل الأولى في مدينة «بورودو» (فرنسا) في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، نُوقشت خلالها ورقة قدمها الصحافيّ الفلسطينيّ، سكرتير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينيّة، والناشط في مجال حقوق اللاجئين في لبنان، عضو الهيئة الإداريّة للمنظمة الفلسطينيّة لحقوق الإنسان، أنيس محسن، بعنوان: «اللاجئون من سورية: الهروب من الموت إلى معضلة الاندماج»، وهي ورقة أُعدت أيضًا في سياق مشروعٍ للتعاون بين المركز ومجلة الدراسات الفلسطينيّة، للإضاءة على وضع اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا.



2016، بلغ تقريبًا ضعفي ما تمّ تسجيله في دول الاتحاد الـ 15 خلال موجة اللجوء السابقة من يوغوسلافيا السابقة في سنة 1992. وقد مثل اللاجئون القادمون من سورية كتلةً وازنةً من مجموع اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي. وجاءت أرقام توزّع طالبي اللجوء من سورية على بلدان الاتحاد الأوروبي، في سنة 2016، وفق مكتب الإحصاء الأوروبي، على النحو التالي: (1) ألمانيا 266250؛ (2) اليونان 26630؛ (3) النمسا 8730؛ (4) هنغاريا 4875؛ (5) السويد 4710؛ (6) فرنسا 4670؛ (7) إسبانيا 2930؛ (8) هولندا 2865؛ (9) بلغاريا 2585؛ (10) سويسرا 2040؛ (11) الدنمارك 1255؛ (12) بلجيكا 1235؛ (13) قبرص 1165؛ (14) رومانيا 805؛ (15) فنلندا 600؛ (16) النرويج 540؛ (17) كرواتيا 335؛ (18) لوكسمبورغ 330؛ (19) مالطا 285؛ (20) سلوفينيا 260؛ (21) إيرلندا 245؛ (22) لتوانيا 165؛ (23)

فبسبب مجازر وعمليات قتلٍ جماعيٍّ وتدميرٍ ممنهجٍ من قبل النظام، هُجّر ملايين السوريّين، وصلّ بضع مئات الآلاف منهم إلى أوروبا، ليصطدموا بصعوباتٍ شتّى تتعلّق بحياتهم اليوميّة.

السؤال الكبير المطروح هنا، هو مسألة اندماج اللاجئين السوريّين في مستقرّهم الأخير، وما إذا كان المقصود في المسألة هذه الانصهار التامّ، أم التأقلم وتقبّل ثقافة البلد المضيف مع الحفاظ على الشخصية الثقافيّة التي تميّز اللاجئين (الديانات وبعض المفاهيم الاجتماعيّة).

وفي محاولةٍ لوضع أسسٍ نظريّةٍ لهذه المسألة تحيل الورقة الأمر إلى اثنين من كبار المثقّفين والمنظرين في علم الاجتماع، «حنّا أرندت» التي تناولت في مقالتها الشهيرة «نحن اللاجئون» (We Refugees) سنة 1943، مسألة الاندماج بالنسبة إلى اللاجئين اليهود الأوروبيّين خلال الحرب العالميّة الثانية من الدول التي كانوا مواطنين فيها إلى دولٍ أخرى في القارة لجؤوا إليها، وكذلك في كتابها «الإمبرياليّة» (Imperialism)؛ و«جورجيو أغامبين» الذي أعاد، في سنة 1993 بعد خمسين عامًا، في مقالته «أبعد من حقوق الإنسان» (Beyond Human Rights)، الحياة إلى سؤال «أرندت» بشأن الاندماج في إثر انهيار الاتحاد السوفيّاتي السابق والدول الاشتراكيّة في شرقيّ ووسط أوروبا، وحرب البلقان. وفيما صوّرت «أرندت» الواقع في زمن مقالتها، فإنّ «أغامبين» سعى إلى تصوّر مستقبليّ، من خلال ما يصفه ببداية تحلّل الدولة/ الأمة نحو تشكّل دولة/ الإنسان



التي باتوا في كنفها، وتعلّم لغتها. وهذا أيضًا يستدعي دعم مساعي المبادرات الثقافية، لتمكين المثقفين، ومؤسساتهم، من التأثير الإيجابي لدعم الاندماج ومواجهة التطرف.

مقتطفات من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي

المبدأ (5)

على جميع السلطات والأطراف الدولية المعنية احترام وضمان احترام التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني، في كل الظروف، وذلك لمنع وتجنّب نشوء أي أوضاع يمكن أن تؤدي إلى تشريد أشخاص.

المبدأ (8)

لا يكون التشريد على نحو تُنتهك فيه الحقوق في الحياة والكرامة والحرية والأمن لمن يطالهم ذلك.

المبدأ (9)

على الدول التزام خاص بمنع تشريد الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة وغيرهم من الجماعات التي تعتمد اعتمادًا خاصًا على أراضيها، ولها تعلّق وجدانيّ بها.

المبدأ (26)

يُكفل الاحترام والحماية للأشخاص القائمين على توفير المساعدة الإنسانية ووسائل النقل التابعة لهم ولما يقدمونه من المؤن. ويجب ألا يكونوا عرضة لأي هجوم أو لأي عمل آخر من أعمال العنف.

المبدأ (30)

تتيح السلطات المعنية كافة وتيسر للمنظمات الإنسانية الدولية والأطراف المعنية الأخرى، لدى ممارسة كل منها لولايتها، إمكانية الوصول السريع غير المقيد إلى الأشخاص المشردين داخليًا لمساعدتهم في العودة أو التوطن والاندماج من جديد.

الاندماج لا يعني الانصهار، وأن استيعاب مفاهيم المجتمع المضيف يجب ألا يقود بالضرورة إلى إلغاء الخصائص الثقافية والاجتماعية بشكل كامل للاجئين.

- لكن هل المجتمعات المضيضة مهياة هي الأخرى لاستيعاب اللاجئين بما يحملون من ثقافة خاصة وعادات وتقاليدها، وهل يعمل المضيفون: كنظام سياسي واجتماعي، على تهيئة أنفسهم واللاجئين لتجربة تمارج ثقافي وحضاري؟ سؤال مركّب، يحتاج إلى أبحاث يشترك فيها مختصون في الدول المضيضة. - مسألة البيروقراطية المتجذرة في الدول الأوروبية، عُرضت أيضًا كعنصر منغص لحياة اللاجئين، إذ إنّ معاملة صغيرة قد تحتاج إلى أشهر لتصل إلى خواتيمها. بعض اللاجئين يعتقد أنّ تلك البيروقراطية تستخدم لتعقيد حياتهم اليومية، في ما يجب أن يعرفه هؤلاء أنّ التعقيدات البيروقراطية تلك، يعاني الأوروبيون منها مثلهم مثل اللاجئين.

- اللغة تؤدي أيضًا دورًا في تأخير مسألة الاندماج، علمًا أنّ عددًا لا بأس به من الشبان والشابات ممن هم دون الخامسة والثلاثين إمّا أنّهم يتحدثون لغة أوروبية، أو أنّهم يمتلكون القدرة على تعلّمها.

- تلك العوائق، تقود اللاجئين إلى إعادة جميع أنفسهم في الأمكنة التي فرزوا إليها، لكن ما يمكن أن يمثل اختلافًا عن تجربة الشمال إفريقياي السابقة، أنّهم يُوزعون داخل مجمعات سكنية مشتركة مع مواطنين أوروبيين أصليين وآخرين من المهاجرين الذين اكتسبوا قديمًا أو حديثًا المواطنة.

خلاصة، يمكن طرح سؤال: هل يمكن تعميم النجاحات الفردية وتحويلها إلى عملية إدماج للمجموعات الأقل قدرة على الاندماج، والتي تحتفظ بهويّتها الأولى التي فقدتها عمليًا، وترفض الثانية التي تمتلكها لكنّها تتركها واقعًا، ولا تستطيع أن تجد تسوية بين الهويتين؟ لعلّ الجواب يساهم بفهم أهمية تعاون الدول الأوروبية مع المجتمع المدني للجاليات، وتشجيعه على العمل في أوساط اللاجئين والمهاجرين الجدد، والمساعدة في تأقلمهم مع ظروفهم الجديدة، ومن ذلك مساعدة اللاجئين الجدد على التعرّف على ثقافة المجتمعات

لاتفيا 150؛ (24) جمهورية التشيك 65؛ (25) إستونيا 45؛ (26) أيسلندا 35؛ (27) سلوفاكيا 10؛ (28) إيطاليا 0؛ (29) بولندا 0؛ (30) البرتغال 0؛ (31) المملكة المتحدة (بريطانيا التي لا تزال حتى حينه تعتبر ضمن الاتحاد الأوروبي) 0؛ (32) ليختنشتاين 0. ووفق توزيع الفئات العمرية لمختلف جنسيات الذين لجؤوا إلى دول الاتحاد الأوروبي المسجلين كمقّمي طلبات لجوء سنة 2016، فإنّ 17% كانت أعمارهم تزيد على 35 عامًا. أمّا من هم أقل من 35 عامًا فكانت نسبتهم 83%: منهم 51% تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا، و32% أقل من عمر الـ 18 عامًا.

وفي مسعى لمعالجة مسألة اللاجئين السوريين إلى أوروبا، تقترح الورقة أخذ تجارب الماضي في الحسبان عند الحديث عن الاندماج، ولاسيما تجربة المسلمين من شمالي إفريقيا. وفيما تتحدّث عن تشابه شكلي بين لجوء السوريين إلى أوروبا، مع الهجرة الجماعية من شمالي إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنّها تشير إلى اختلاف الزمن والتجارب والقوانين الجديدة وتطوّر المفاهيم الاجتماعية والإنتاجية - الاقتصادية، ونوعية اللاجئين أنفسهم، ودرجة التحصيل العلمي العالية واليد العاملة المهنية لدى اللاجئين من سورية أخيرًا. تشير الورقة إلى صعوبات عملية الإدماج (من قبل الدول المضيضة) والاندماج (من قبل اللاجئين أنفسهم)، نظرًا إلى اختلافات ثقافية ومفاهيمية، ولغياب اليقين من المستقبل وقرارات الاستقرار أو العودة بعد أن تستقر الأوضاع في سورية.

لكن إلى أن تستقر الأوضاع، سواء اختار بعض اللاجئين البقاء أو اختار آخرون العودة، فإنّ الحاضر يدفع نحو البحث عما يساعد اللاجئين في عيش حياتهم في البلدان التي يقيمون فيها.

لقد ظهرت في ورشة العمل، الكثير من الأسئلة التي تساعد في بناء قاعدة للتوصل إلى تسوية ما في هذا السياق، من تلك الأسئلة التأسيسية:

- هل الاندماج يعني الانصهار؟ وهنا دار نقاش، كان التوافق على الإجابة عنه أنّ



الدبكة: عندما تُعزف الألحان بالقدم

أغيد محمد



قلّة قليلة ممّن يقيمون العرس في بيوتهم أو في الحارات، لكن هذه الصالات أضفت نكهة خاصة على طبيعة الدبكة؛ فأرض الصالة غير الترابية تُعطي صوتاً مميزاً أثناء قرع الأرض بالأقدام، لذا تجد عدداً من الشبان يرتدون أحذية ذات كعب خشبي لإصدار صوت أقوى أثناء الدبك.

وتبدأ الدبكة بعقد حلقة غير مكتملة، ويدعى الشخص الذي يمسك بمقدمة الدبكة بـ «السند أو الرأس» لأنه يسند الدبّكة ويقودهم لضبط حركتهم وسيرهم، كما تقتضي أصول الدبكة، إلى أن يأتي شاب من المشهود لهم بقيادة الدبكة، وإتقانه لجميع أنواعها حاملاً سيفاً أو عصاً أو منديلاً مطرز الأطراف بحريز ملون بيده اليمنى وممسكاً الدبكة بيده اليسرى، فيثير حلقة الدبكة ويحمسها حسب الأصول. ويتوسط حلقة الدبكة رجل يحمل طبلًا كبيراً ليبتّ روح الحماس لدى الدبّكة ويشجّعهم في حال فتورهم، ويبدأ السند بضرب الأرض بقدميه على نغم الإيقاع مصدراً صرخات لزيادة الحماس في الدبكة. ويقع الحمل الأكبر على السند كونه مُطالباً بفعل حركات أكثر ممّا هو مطلوب من الدبّكة الآخرين، وأحياناً يتفرّد عنهم لاستعراض مهاراته وسط الدبكة، ومن ثمّ يعود إليهم لإكمالها.

وترافق أنواع عديدة من الغناء الدبكة، وهي تختلف في إيقاعها وسرعتها بحسب نوع الدبكة؛ فبينما تؤدي بعض الدبكات من دون غناء لخفتها ورشاقتها ورزانتها ووقارها، تؤدي النوع الآخر من الدبكات بغناء ذي سرعات مختلفة. كما تساهم أصوات الزغاريد «الهلاهل» بحماس الدبكة وزيادة سرعتها. وللدبكة في محافظة الرقة أنواع عدّة منها «الجوبي» و«الجولافي» و«الزوري» و«الصاجيّة». وتكون الدبكة عبارة عن حركات مشتركة في محفل يضمّ شبّاناً وشابات، ويشارك فيه من يرى في نفسه القدرة على القيام بحركات وسكنات الدبكة، ويعتبر الشباب هذا النوع من الرقص الشعبي الفطري مدعاةً للفخر بنسبهم وشبابهم وتفنّنهم الحركي عبر براعتهم في الرقص الخالي من الخلاعة

الدبكة أو «الدبكة» كما يسمّيها أهالي مدينة الرقة، وهي فنّ شعبي متوارث في منطقة الفرات، يخضع لطقوس خاصة تمارس في الاحتفالات على اختلاف أنواعها. تتألف مجموعة الدبكة من سبعة ذكور أو أكثر، وأحياناً يشترك بها الجنسان. وتؤثر عدّة عوامل في الدبكة، أهمّها نوع الموسيقى التي تنتظم على إيقاعها الدبكات، فمنها ما هو سريع ومنها ما هو بطيء، ومنها ما يغلب عليه الوقوف، أو متحرّك حيث يدور «الدبّكة» على شكل حلقة. كما يعدّ المكان عاملاً مهماً أيضاً في ديكور الدبكة، فبحسب اتساع المكان تتسع حلقة الدبكة أو تضيق ويزداد عدد الدابكين. وتؤثر نوعية اللباس على جودة الدبكة، ولاسيما عند النساء اللواتي ينتعلن أحذية من دون كعوب في حال كانوا يرغبون في الاشتراك في الدبكة.

تمارس الدبكة في الأعراس أكثر من باقي المناسبات؛ ففي الريف تقام الأعراس في الحارات، وبشكل أقل في البيوت، فحصرها داخل بيت يُعتبر كدليل على العزلة، لذلك تقام في الأماكن المفتوحة ليشترك فيها الجميع، ومنها ما يستمرّ لعدّة ليالٍ كمحاولة لإشراك أكبر قدر ممكن من أبناء المدينة في الفرح، وتسري القاعدة الشعبية التي تقول «كلّ من يسمع الصوت معزوم» كقانون ملزم في الأعراس، ولرفع الحرج عمّن يريد الحضور ولم توجه إليه الدعوة. و تُرش الأرض بالماء بين وقت وآخر كي لا يتطاير منها الغبار بفعل ضرب الأرض بالأقدام.

ويكون موعد العرس من بعد غروب الشمس حتى وقت متأخر من الليل، ويكون العرس جامعاً للذكور والإناث من مختلف الأعمار، وتمازس فيه طقوس الغناء والرقص الشعبي. وكلّما رجعنا في الزمن أكثر، تنقص الأدوات المستخدمة حتى نصل إلى مرحلة يقتصر فيها الأمر على المزمار والطبل كعامل محفّز لخلق جوّ من الحماسة أكثر ليتفاعل الموجودون.

أمّا في المدينة، فقد أنشئ عدد من صالات الأفراح لاستقبال الأعراس، وأصبحت هنالك

والتهتّك، فيما تتخذ النساء من الدبكة فرصة للرقص والغناء والطرب. ويخلط بعض الناس بين نوع الدبكة ورصف الدبكة، ف«الجوبي» هي نوع من أنواع الدبكة يتألف من خطوة أو خطوتين باتجاه اليمين، بحسب سرعة الموسيقى، ومن ثمّ الوقوف وتقديم القدم اليسرى وضرب الأرض بالكعب ومن ثمّ إرجاعها، وطرق الأرض بكعب القدم اليمنى ثلاث طرقات. لكن هذا النوع يتخلّله أشكال عدّة برصف الدبّكة لبعضهم. فبعضهم يبسط يديه بشكل كامل كأنها أجنحة ويضعها على كتف الشخص الذي بجانبه، وبعضهم الآخر يفضل دبكها بوضع الأكتاف متراسة على بعضها، بينما يوجد قسم يؤدي هذه الدبكة عن طريق ضمّ اليد وبسط الخنصر ليمسك المجاور له بخنصره. ولا يمكن تطبيق هذه الأشكال على جميع الدبكات، فدبكة «الزوري» تحتاج إلى ضمّ الأكتاف على بعضها وهزها للأسفل، وإلا فلن تؤدي الدبكة على شكلها المعهود.

ومن طرائف الدبكات في المدينة ما يسمّى «الطيّارة»، وهي عادة تؤدي عند وجود فتاتين متتاليتين في الدبكة تمسكان بأيدي بعضهما، فيدخل بينهما شاب ويمسك بأيدي الفتاتين، الأمر الذي يتطلب شجاعةً لاحتمالية أن ترفض الفتاتان مثل هذا الأمر وتتسحبان من الدبكة، ممّا يجعل الشاب بموقف مُحجل ومحطّ سخريّة من الحاضرين، لكنّه في حال بقاء الفتاتين تطلق والدّة الشاب زغاريد ويُطلق أخوته الرصاص في الهواء مفتخرين بفعل ابنهم. وتستخدم هذا العادة كوسيلة يعبر فيها الشاب عن حبّه للفتاة بطريقة غير مباشرة.



قراءة قانونية في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين

همام الخطيب

أقرت هذه الاتفاقية خلال مؤتمر خاص للأمم المتحدة في 28 تموز/ يوليو من عام 1951. وكانت الدنمارك أولى الدول التي صادقت على المعاهدة في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 1952، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 22 نيسان/ أبريل 1954. في بادئ الأمر، اقتصر صلاحية المعاهدة على حماية اللاجئين الأوروبيين الذين هربوا من بلادهم قبل الأول من كانون الثاني/ يناير 1951 (أي بعد الحرب العالمية الثانية)، ثم أزال بروتوكول عام 1967 القيود الجغرافية والزمنية من الاتفاقية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين قد وُقعت في جنيف، إلا أنه لا يطلق عليها اسم «اتفاقية جنيف» تجنباً للخلط بينها وبين المعاهدات الأربع التي تعرف باتفاقيات جنيف والتي تنظر في النزاعات المسلحة. وتستند الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين إلى المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 الذي يقر بحق الأفراد بالسعي إلى اللجوء هرباً من الاضطهاد في دول أخرى.

أهمية الاتفاقية

عُرِفَت اتفاقية جنيف 1951 في مآذنها الأولى للاجئ: «كل شخص يوجد، نتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/ يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته. ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه بسبب ذلك الاضطهاد.

ومما يؤخذ على هذا التعريف: أنه قصر وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلادهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية، ولم يتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية. إضافة إلى أن التعريف حدّد أسباب الاضطهاد من دون أن يحدّد الجهة المضطهدة. ولعلّ أبرز جوانب القصور هو القيد الزمني الذي فرضه التعريف على اعتبار الشخص لاجئاً؛ حيث منح صفة لاجئ للأشخاص الذين تعرّضوا للاضطهاد قبل تاريخ 1 كانون الثاني/ يناير 1951، واستثنى ما بعده. لذا تعدّ هذه الاتفاقية، على الرغم من صفتها الدولية، اتفاقية خاصة بشعوب محدّدة، هي شعوب أوروبا المتضررة من ويلات الحرب العالمية الثانية، وهدفها إيجاد حلّ لمشكلة اللاجئين الذين تركوا ديارهم نتيجة ذلك.

أخيراً: تعدّ جميع الدول، بما فيها تلك التي لم توقع على هذه الاتفاقية، ملزمة بالتمسك بمعايير الحماية الأساسية التي تُعتبر جزءاً من القانون الدولي العام. ويجب، على سبيل المثال، ألا يُعاد أي لاجئ إلى أراضٍ تتعرّض فيها حياته أو حريته للتهديد.

الذين ارتكبوا جرائم ضدّ السلام، أو جريمة حرب، أو جرائم ضدّ الإنسانية، أو جرائم جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء. ولقد نظّمت الاتفاقية المركز القانوني لطالب اللجوء، فطالب اللجوء هو شخص أجنبي في الدولة المضيفة، وفي الوقت نفسه هو لاجئ محتمل، وهو ما جعله مختلفاً عن الشخص الأجنبي العادي الذي يقيم في إقليم الدولة المضيفة له، ومن هنا برزت أهمية تحديد المركز القانوني للاجئ حتى يمكنه الاستفادة من أحكام القانون الدولي سواء المتعلقة بالأجانب أو المتعلقة باللاجئين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القواعد الخاصة بالأجانب تحمي الأجانب المقيمين بطريقة مشروعة على أرض الدولة المضيفة فحسب، في حين نجد أن طالب اللجوء في معظم الأحيان لا يتمكّن من دخول الدولة المضيفة بطريقة شرعية، الأمر الذي يجعله تحت وطأة الإبعاد والتسليم من قبل السلطات الأجنبية، وينتهي به الأمر بين يدي سلطات الدولة التابع لها والتي خرج منها جزاء تعرّضه للاضطهاد فيها.

ويقصد بعبارة «لاجئ محتمل» أن الدولة، وإن كانت غير ملزمة بقبول اللاجئ على إقليمها، ومنحه ملجأ، يجب أن تلتزم في بعض الحالات بمنحه فرصة للذهاب إلى دولة أخرى، وذلك من خلال السماح له بدخول إقليمها أو البقاء لفترة محدّدة أو تأجيل إبعاده أو طرده حتى يتسنى له الاتصال بدولة أخرى، أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وهو ما نجده باتفاقية 1951، في المادة (2/31) الخاصة باللاجئين الموجودين على إقليم الدولة بطريقة غير شرعية، إذ يُلزم النصّ الدول المتعاقدة بمنح هؤلاء اللاجئين مهلة معقولة للإقامة على إقليمها، إضافة إلى منحهم جميع التسهيلات اللازمة للحصول على الإذن بالدخول إلى دولة أخرى.

تعريف الاتفاقية للاجئ وجوانب القصور فيه

تعدّ اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئ أهم وثيقة دولية أبرمت لمصلحة اللاجئين، فهي الوثيقة الدولية الأم في ما يتعلّق بالمركز القانوني للاجئين، إضافة إلى أنها أعطت تعريفاً للاجئ، ووضعت نظاماً قانونياً لحمايته، وعيّنت بالنواحي الجوهرية في حياة اللاجئ. وكانت ملهمة أيضاً لعدد من الصكوك الإقليمية مثل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، وإعلان كارتاخينا لعام 1984 الخاص باللاجئ أميركا اللاتينية. وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توفير تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. ولا تزال هذه الاتفاقية، التي أثبتت مرونتها بدرجة كبيرة، وذلك نظراً إلى أن طبيعة الاضطهاد ذاتها لا تتغيّر، تتشكّل حجر الزاوية للمفوضية الخاصة بحماية اللاجئين التي توفر في الوقت الحاضر المساعدة لما يزيد على 22 مليون شخص.

محتويات الاتفاقية

تُعرّف الاتفاقية المقصود بلفظة «لاجئ» وتحدّد دواعي اللجوء بالخوف من التعرّض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الآراء السياسية. وتجمل حقوق اللاجئ من قبيل حرية العقيدة والتنقّل من مكان إلى آخر، والحق في الحصول على التعليم، ووثائق السفر، وإتاحة الفرصة للعمل... كما أنها تشدّد على أهمية التزاماته تجاه الحكومة المضيفة، ومنها أن ينصاع لقوانين وأنظمة بلد اللجوء الذي يقيم فيه. وينصّ أحد الأحكام الرئيسية في هذه الاتفاقية على عدم جواز إعادة اللاجئين (حظر الطرد أو الرد) إلى بلد يخشى فيه من التعرّض للاضطهاد. كما أنها تحدّد الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية وهم الأشخاص



«ناجون»

يوسف فخر الدين

عبر عددٍ من الفاعليات النوعية برز اسم «ناجون»، حيث بدت وكأنها حركةً جديدةً. إلّا أنّ مرور الوقت، وعلى خلاف المعتاد، لم يؤدّ إلى شيوع تعريفٍ لهم. نعرف فقط أنهم لاجئون سوريّون يجتمعون على «حملات مناصرة» من أجل المعتقلين، أو المطالبة بمحاسبة مجرمي الحرب، وما يشبهها. ولأنّ النجاح كان رفيقاً هذه الأنشطة الوفيّة، كما التنظيم الدقيق، وجدت نفسي مهتماً بالوصول إلى تعريفٍ لهم. وما إن سعت لهذا الهدف حتى عدت من بوابة «ناجون» للدخول في دهاليز الثورة الكثيرة، ومن ثمة في عالمٍ سحريٍّ من الأفكار التحريرية المتناثرة والمتمركزة حول الإنسان وحقوقه. وهو ما أبقاني بعيداً عن الجواب الذي أبحث عنه، وإن كان قد أثار حماسي.

ففي الواقع من الصعب تعريف ما لا بنية واحدة منظمة له، وهو ممّا ينطبق على الثورة السورية التي كانت تعني أشياء مختلفة لكلٍ من شارك فيها، للدرجة التي بنتا نكاد لا نجد مشتركاً بين اتجاهاتها إلّا تحيةً ذكراها. فهل مشتركات كلٍّ من «ناجون» والثورة السورية تعني أننا نشهد إرهابات موجةٍ ثوريةٍ- مدنيةٍ؟ لعلنا نلاحظ أنّ السؤال يسيل إلى حيث يوقظ الفزع، بعد الحماسة، من إعادة تجربة الفشل بسبب ضعف البنية التنظيمية. أعود إلى التمهّل. فليس من الصواب الذهاب بعيداً بالتفكير رداً على إصرار المفكر فيه على ألاّ يقدّم تعريفاً نهائياً لنفسه، إنّما يفترض التفكير في سبب هذا الإصرار. الأمر الذي يحتاج إلى لقاء بعض «الناجين»، وهو ما فعلته.

اللقاء

فارس الحلو، ممثّل نجمٍ من الرعيّل الذي افتتح الأمل بمسرحٍ سوريٍّ مميّز، وبإنتاج تلفزيونيّ يجعل من دمشق عاصمةً أخرى للفنّ العربيّ. وهو من الفنّانين السوريين الذين سارعوا إلى الثورة، فتظاهروا، وكان حضورهم استكمالاً لضرورة مشاركة شرائح المجتمع السوريّ كافةً.

وفارس اللاجئ لم يتوقّف عن السعي في مناكبها، فلا يكتفي بالحضور في الأنشطة فحسب، إنّما يشارك في إنجاز بعضها، وهو ممّن يدعمون الشباب في إصرارهم على الاستمرار، ويعيشه معهم.

«ماذا عن الناجين؟» أسأل، فيجيبني فارس: إنهم أنت، ألم تتجّ؟

أجيبته «بلى» على الرغم من أنّي أعلم أنّي

لم أفعل تماماً. ولكن لا مكان للبس في هذا الموضوع، فالسؤال هو عن النجاة بالحياة من الحرب، والنجاة من الموت في المعتقل، ومن ثمّ التعامل مع ما لم ننجُ به تماماً، ومنه التعامل مع الأثر النفسي لهذه الحرب. وهو أيضاً ممّا يهتمّ به «ناجون».

أعود وأسأل: ألم نتعلّم من تجربتنا أهميّة البنية التنظيمية؟

فارس: بلى، ولكن هناك الكثير من بنى المجتمع المدنيّ التنظيمية الناجية، لا نفكر بتأسيس مؤسسةٍ جديدةٍ، إنّما نسعى إلى أن تلقى البنى التي نجت من أجل سورية جديدة. ولكن ليس بشكلٍ حصريٍّ. وليس وحدها. إنّما كلّ من نجى.

أسأل: أما زلتم تحلمون؟

فارس: أبداً، صرنا واقعيين تماماً. نحن

نعلم أنّنا نعيش فترة الاضطراب بعد انتهاء سورية الأسد. صحيح أنّ هناك من يحاول إحياءها، ولكن الله وحده من يحيي العظام وهي رميم. الآن الجميع يتصارع لبناء سورية ما. نحن علينا أن نصرّ بمعاولنا على إتمام دفن الميت. وأن نعدّ الماء الساخن لتسهيل ولادة سورية الديمقراطية.

ألحّ بالسؤال: «ناجون»؟

فارس: إنهم نحن كلّنا. من نجونا من المعتقلات. وكون المعتقلات تكثّف السلطوية السورية الاستبدادية فهذا يعني أنّنا من نجونا من حربها، ومن الموت بقصفها... نحن الذين لا نزال نواجه سعيها للنيل منّا، ونناضل لنبقى ناجين. نحن الذين سنعمل من أجل سورية أفضل.

أسأل: كيف؟



«أوبرالي» لأسماء المعتقلين والقتلى. ولم يكن من الصعب أن ألاحظ أن «ناجون» يلحون بالمطالبة بفتح المعتقلات العلنية والسرية أمام المنظمات الحقوقية الدولية، والإفراج عن جميع المعتقلين من دون شرط، والتحقيق في جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة خلال السنوات الست الماضية، ومحاكمة المسؤولين عنها، سواء كانوا من تنظيم الأسد أو من أي ميليشيا مسلحة موجودة على الأرض السورية. ومن كل ما سمعته، وأطلعت عليه، كانت خلاصتي، أن الشعب السوري عارِف طريقه، وأنه خلّاق، على الرغم من كل هذا التوحش في مواجهة مطالبه. ما أعادني إلى السؤال عن إن كان القدر سيستجيب لإرادة الشعب السوري بالحياة الأفضل التي دفع كل هذه التضحيات من أجلها.

لها. ويسعون لتنظيم طاقاتهم المهجرة والمبعثرة، في شتى المجالات الفكرية والإبداعية والحقوقية، وتفعيلها مع أقرانها في المجتمعات الموجودة فيها، لدعم القيم الإنسانية النبيلة وأولها «العدالة»، مستفيدين من أن للقضية تربة خصبة في مجتمعات المهجر كونها تشترك معها بالأهداف، ومن امتلاكها ذخيرة كبيرة من الوثائق والشهادات المؤثرة من ضحايا جرائم الحرب. وأفهم مما أطلعت عليه أن لـ «ناجون» موقفاً عاماً يقول إن السياسة الدولية المعنية بالشأن السوري كانت منذ اليوم الأول للثورة وحتى الآن غير حاسمة، وأنهم مصرّون على الضغط على الوجدان الإنساني من أجل العدالة للشعب السوري. وكانت قد بدأت نشاطات «ناجون» منذ بداية عام 2016، في العاصمة الفرنسية باريس، بتنظيم اعتصام حاشد في ساحة «الجمهورية»، تنديداً باغتيال الإعلامي «ناجي الجرف» من قبل تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الإرهابي، واستصدروا رسالة من «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير»، ووجهوها إلى السلطات التركية التي حملوها مسؤولية حماية الصحفيين السوريين المستهدفين على أراضيها داعين إلى الالتزام بالقرارات الدولية ذات الشأن. كما قام «ناجون» بإطلاق فاعلية كبيرة مناصرة للمعتقلين السوريين المحتجزين عند سائر التنظيمات المسلحة على الأرض السورية، وعلى رأسها من أطلقوا عليه اسم «تنظيم الأسد الإرهابي»، في 11 حزيران/ يونيو 2016. وتضمن النشاط تبني «ناجون» لحملة «المعتقلين أولاً»، حيث قاموا بصياغة بيانٍ حقوقي سياسي للحملة، يطالب بإطلاق سراح المعتقلين لدى التنظيمات المسلحة كافة على الأرض السورية. ووقع البيان سوريون وفرنسيون، ومنظمات دولية، ومؤسسات وجمعيات وكيانات سياسية واجتماعية سورية وفرنسية. وشارك أغلب الموقعين في المظاهرة الحاشدة التي انطلقت من ساحة «الباستيل» إلى ساحة «الجمهورية» في باريس، ورفعوا فيها ألف صورة لمعتقلين سوريين برفقة إنشاد

فارس: سنلتقي كل مرة ونقرّر شيئاً ما، ومع الوقت سيكون لدينا خطة طويلة المدى. وسيحصل هذا بالتدريج. وسيشارك به عدد متزايد من الناس، أفراد ومؤسسات. سنطلق حملات مناصرة لمحاوَر قضيتنا الوطنية، وسنهيئ، عبر التشبيك، مساحات لنشاط الأفراد والمؤسسات، ولعرض عملهم... حين وصلنا إلى هذه المرحلة من الرؤية توقّنا، كون النوم سلطاناً؛ وهو من ينهي الكلام مهما كنا مشغولين لاستمراره. هذا إضافة إلى أن ما يقوله فارس في حاجة إلى تأمل؛ فـ«ناجون» يقترحون شيئاً من «الطبيعية» في واقع مجنون، ما يمكن عدّه جواباً منهم عن سؤال: كيف يستطيع السوريون الذين دخلوا في متواليات التشظي أن يتوحدوا في مهمة بناء وطن؟

استقصاء وخلاصة

في اليوم التالي أبحث في الأوراق عن مزيد من الأجوبة عن أسئلتني، وعلى صفحة «ناجون» على شبكة التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، فأجد نشاطاً لناجين من الكارثة السورية (رمزياً يحدّدون «النجاة من المعتقلات» كرمز للنجاة) من شتى المشارب والاختصاصات، فنّانين وكتاب وإعلاميين وحقوقيين، وكل من حمل خطاب الحقوق والحرّيات الإنسانية من السوريين، وغير السوريين، واهتم بأن يساهم في مساعي حماية المكتسبات الإنسانية من شرائع ومؤسسات عدالة دولية، عبر الضغط لمنع تفلّت مجرمي الحرب الطليقيين من العقاب. وأجد هناك عناصر إضافية لرؤية «ناجون» تتحدّث عن حاجة السوريين إلى بناء حديثٍ ومتمين لقضيتهم يكون قادراً على إنتاج صورة جديدة تعبّر عن تطلّعاتهم التحرّرية الإنسانية، بعد التغيّرات المجحفة التي طرأت على الواقع السوري بشكل عام، وعلى واقع الثورة بشكل خاص، والتي أدت إلى تقليص طموح الكثير من السوريين إلى حدود المطالبة بحق الحياة فحسب. أي إن الـ «ناجون» يسعون للمساهمة في بناء صورة جديدة لتطلّعات السوريين التحرّرية، صورة تتخذ من القيم السامية والدوافع النبيلة التي فجّرت الثورة السورية، والتي تحرّك «ناجون»، مرجعية

من أهم الحقوق الممنوحة للاجئين حسب اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين:

- 1 - الحماية القانونية من الملاحقة بتهمة الدخول غير القانوني للدول المشتركة في الاتفاقية (مادة 31).
- 2 - الحق في السكن (مادة 21).
- 3 - الحق في العمل (مادة 17).
- 4 - الحق في التعليم (مادة 22).
- 5 - حرية التنقل (مادة 26).
- 6 - الحق في التقاضي أمام المحاكم (مادة 16).
- 7 - الحق في الحصول على وثائق هوية وجوازات سفر (مادة 28).

سيناريو : بينن دويش
رسم : محمد طيب

خيمايات

الشيخة الفسك لصوصية واستبدان

